المؤسسات (الحكومية) الإسرائيلية
وتأثيرها على الفلسطينيين في القدس الشرقية

مقدمة:

أيلول (سبتمبر) 2021

تهدف السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ إلى «توحيد» مدينة القدس سياسيًا وترسيخ أغلبية يهودية فيها، مع الحفاظ عمليًا على التفاوت الاقتصادي بين القسمين العربي واليهودي في المدينة. وبالتالي، فإن صنع السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس الشرقية – سواء في المؤسسات «الوطنية» أو البلدية – كان في الإضرار الواضح بالسكان الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى تضييق والحد من مساحة نموهم وتطورهم.

لا يسمح الهيكل التنظيمي للنظام الإسرائيلي بتمثيل مناسب للفلسطينيين المقدسيين، الذين ليس لديهم سلطة بمفردهم، بالإضافة إلى ان السلطة الفلسطينية ليس لها أية سلطة قضائية أو إدارية أو فعلية في القدس، مما يترك القدس الشرقية العربية في حالة من الفراغ الرسمي الفلسطيني. ويؤدي هذا، مقترنًا بمركزية سياسات السلطات الإسرائيلية، وإهمال واسع النطاق للحقوق والاحتياجات الوطنية الفلسطينية.

في العديد من المجالات وخصوصاً المجالات المتعلقة بالتخطيط والبنية التحتية – هناك أيضًا مشاركة متداخلة من السلطة المحلية (البلدية) والمركزية (الحكومية)، وأخرى استيطانية إضافية. ويؤدي هذا التداخل المشترك بين البلدية والحكومة إلى تعقيدات بيروقراطية وإلى «تسييس» عملية صنع القرار الإسرائيلي إلى حد كبير.

تسعى هذه النشرة إلى تقديم لمحة عامة عن مشهد المؤسسات الإسرائيلية التي يفرض على الفلسطينيين المقدسيين التعامل معها في حياتهم اليومية في القدس الشرقية، والتي تعمل إسرائيل على فرض «سيادتها» عليها بحكم «قوانينها»، كما تسجل النشرة في مشهد «الأمر الواقع» حالة الفلسطينيين المقدسيين المحرومون من حقوقهم ومن أية أنشطة أو التدخل في رسم «الأنظمة الهيكلية» في المدينة.

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس
هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس ٩٧٥٠٠

الإطار القانوني

الكنيست	يعتبر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذراع التشريعي للحكومة. وتطبق التشريعات الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧. وذلك منذ أن قررت الحكومة الإسرائيلية وبشكل فردي وغير قانوني "ضم" مدينة القدس الشرقية وفرضت قوانينها وأنظمتها وإدارتها عليها.
ماذا يفعلون؟	تطبق جميع القوانين التي تقرها الكنيست على مدينة القدس الشرقية، ويعتبر "القانون الأساسي –القدس عاصمة إسرائيل"، الذي أقرته الكنيست عام ١٩٨٠، ذو أهمية خاصة حيث يقرر أن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل". وقد تم تعديل هذا "القانون الأساسي" عام ٢٠١٧ بحيث يتطلب أغلبية (٨٠) عضوًا من إجمالي (١٢٠) عضوًا، (أي ٦٦٪) من أجل إعادة تحديد الحدود البلدية للمدينة. وبالتالي، يمكن للتشريعات الإسرائيلية إعادة تعريف وتحديد الحدود البلدية للمدينة. لقد حاول عدد من أعضاء الكنيست منذ عام ٢٠١٨ "إخراج" المناطق ذات الأغلبية الفلسطينية وراء "جدار الفصل العنصري"، وذلك من أجل تحقيق أغلبية يهودية داخل الحدود البلدية، ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك.
من يتعامل معهم؟	إن في "تحديد" بعض أجزاء المدينة ذات الأغلبية الفلسطينية خطوة نحو حرمان سكان هذه المناطق من وضعهم القانوني باعتبارهم "مقيمين دائمين" في المدينة، وما يرتبط بذلك من حقوق اجتماعية وصحية، بالإضافة إلى تقييد حرية حركتهم في الوصول إلى باقي أنحاء المدينة.
كيف يتأثر الفلسطينيون بالإجراءات الإسرائيلية ويتعرضون للتمييز	يعتبر "القانون الإسرائيلي" الغالبية العظمى من الفلسطينيين في القدس "مقيمون دائمون" وليس "مواطنين". وبالرغم من شمولهم وتأثرهم بتطبيق تشريعات الكنيست بشكل مباشر عليهم، ومع ذلك، فإنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنين في الترشيح أو التصويت.

الإطار القضائي

محكمة العدل العليا؟	إن المحكمة العليا في إسرائيل، بصفتها محكمة العدل العليا (المعروفة أيضًا باسمها المختصر بالعبرية Bagatz)، تعتبر المرجعية القانونية العليا عند التقاضي والحكم حول "قانونية" القرارات التي تتخذها سلطات الدولة والبلديات والهيئات العامة الأخرى.
ماذا يفعلون؟	المحكمة العليا هي السلطة القضائية في مناقشة القضايا الخارجة عن اختصاص المحاكم القضائية العادية. هذا وقد قررت المحكمة العدل العليا في قضية سابقة عام ١٩٨٨ إلغاء "إقامة" مبارك عوض، عالم النفس الفلسطيني الأمريكي الجنسية والمولود في القدس وناشط المقاومة اللاعنفية. وقد أرسى هذا الحكم الإطار القانوني لإلغاء "حقوق الإقامة" وحقوق أخرى لسكان القدس الشرقية. لقد قضت محكمة العدل العليا بالإجماع، في قضية سابقة عام ٢٠١٧، بأن الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية فريد من نوعه باعتبارهم قد ولدوا في المدينة ولذلك، يمكن لهم استعادة "حالة وحقوق الإقامة" إذا ما كانت منتهية الصلاحية! هذا وقد ألغت المحكمة العليا الفصل الصارم والتمييز في المعاملات والخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية بين سكان القدس الشرقية والغربية عام ٢٠١٨، الأمر الذي أتاح لسكان القدس الشرقية تلقي خدمات سلطة السكان والهجرة في جميع أنحاء المدينة وليس فقط في فرع ومكاتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية.
من عليه أن يتعامل معهم؟	تقديم الاستئناف أمام محكمة العدل العليا ضد سلطات الدولة والمحاكم المختلفة، متاح ومجاز لأي شخص ومنظمات المجتمع المدني، وليس فقط سكان إسرائيل أو مواطنيها. يتقدم الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية ومنظمات المجتمع المدني بشكل منتظم بمراجعة المحاكم الإسرائيلية وتقديم استئناف أمام المحكمة العليا في مختلف القضايا.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	محكمة العدل العليا هي عنوان للفلسطينيين المقدسيين لتقديم استئناف ضد الظلم الذي يلحق بهم من قبل النظام الإسرائيلي. إن المحكمة العليا تساعد على تخفيف وتقليل الضرر الذي يلحق بالفلسطينيين من السياسات التمييزية الإسرائيلية في القدس الشرقية، وذلك في بعض القضايا، مثل الإقامة والتعليم والخدمات والرعاية الاجتماعية. أما بما يتعلق بالقضايا الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة "في القضايا الأمنية" وهدم المنازل والتخطيط وتقسيم المناطق، فإن المحكمة العليا تحاول تقليل مشاركتها إلى الحد الأدنى، الامر الذي يمكّن الدولة في الواقع من تطبيق إجراءات تمييزية ضد الفلسطينيين المقدسيين.

المحاكم الإسرائيلية في القدس	تشكل كل من محكمة الصلح والمحكمة المركزية والمحكمة العليا في القدس معًا نظام المحاكم المدنية (الإدارية) والجنائية الإسرائيلية. هذه المؤسسات هي العنوان القضائي لسكان القدس الشرقية عند مواجهة تحديات قانونية، بما في ذلك، على سبيل المثال، عمليات الإخلاء من الممتلكات التي استولى عليها المستوطنون. يوجد في نظام المحاكم الإسرائيلي نظام محاكم دينية منفصل يتعامل مع الشؤون الدينية والأسرية. وبهذا المعنى، فإن القدس الشرقية هي حالة فريدة من حيث يوجد فيها جنبًا إلى جنب المحاكم الشرعية الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية. وبالمثل، يتم التعامل مع قضايا العمل والعمال بشكل منفصل في محاكم العمل في إسرائيل.
ماذا يفعلون؟	يعتبر القانون الإسرائيلي المرجعية القضائية في جميع القضايا القانونية في مدينة القدس.
من يتعامل معهم؟	يقتصر تعامل المقدسيون وسكان الضفة الغربية مع القانون الإسرائيلي في مدينة القدس.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	تتم مرجعية التقاضي في المحاكم الإسرائيلية وفقاً للقانون الإسرائيلي. وعلى هذا النحو، فإنها تعكس التمييز المتأصل الكامن في قوانينها وسلوك القضاة فيها. ومن الأمثلة الواضحة لذلك، الطريقة التي تقوم بها منظمات المستوطنين مثل عطيرت كوهانيم والعاد وغيرهما، بنزع ممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية من عقاراتهم بحجة الملكية قبل عام ١٩٤٨، بينما لا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين المطالبة بممتلكاتهم وعقاراتهم في القدس الغربية على أساس الملكية قبل عام ١٩٤٨. تجري محاكمة الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين يرشقون الحجارة على أسس أيديولوجية، بينما تجري محاكمة الأطفال اليهود الذين يرتكبون جناية مماثلة على أسس جنائية، وبالتالي تقتصر الحماية القانونية التي تمنح للأطفال القصر للأطفال اليهود فقط.[1]

الإطار السياسي

مكتب رئيس الوزراء	Office of the Prime Minister of Israel Jerusalem, Israel يحدد مكتب رئيس الوزراء معايير السياسات وإدارة المشاريع في القدس، ويبادر إلى طرح مناقشات وزارية وخاصة بتوفير الأموال لتعزيز أهداف دولة إسرائيل. ويعمل على تنسق أنشطة الوزارات الداخلية في مختلف المجالات، وفقا لقرارات الحكومة والأولويات في سياساتها.
ماذا يفعلون؟	لا يتدخل مكتب رئيس الوزراء بشكل رسمي في الإدارة اليومية للقدس الشرقية، ولكن في بعض الحالات، فإنه يتم من خلال الاتصال بوزارات محددة (الإسكان والداخلية والصحة والأمن الداخلي) والبلدية. ويقوم مكتب رئيس الوزراء بشكل مباشر واستثنائي بتشكيل سياسات إسرائيل تجاه الأماكن المقدسة وخاصة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.
من عليه أن يتعامل معهم؟	مؤسسات الدولة الرسمية
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	يعمل مكتب رئيس الوزراء على تطبيق السياسة الإسرائيلية في الحفاظ على التوازن الديموغرافي وتعزيز "السيادة الإسرائيلية" في مدينة القدس.
الحكومة	تخصص الحكومة الإسرائيلية تمويلًا مميزًا لمدينة القدس على اعتبارها "عاصمة" حسب القانون الإسرائيلي.
ماذا يفعلون؟	تُصرف "منحة رأس المال" الإسرائيلية بالكامل تقريبًا ومنذ عقود، على مناطق الأغلبية اليهودية في المدينة, هذا وتخصص الحكومة الإسرائيلية الأموال لـ "تضييق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية" بين الأجزاء الفلسطينية واليهودية من المدينة منذ عام (٢٠١٨) وذلك استناداً لقرار الحكومة رقم (٣٧٩٠) لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية، وذلك بتخصيص حوالي ٤٠٠ مليون شيكل سنويًا، وهناك مبالغ لاحقة أخرى ولكنها تتضاءل على عكس عقود سابقة من سياسة الإهمال والتمييز. وإن الهدف السياسي الفعلي للخطة الإسرائيلية (٣٧٩٠) هو تأكيد "السيادة" الإسرائيلية على المدينة.

من عليه أن يتعامل معهم؟	تبنت حكومة إسرائيل بالإجماع خطة خماسية (2016–2020) للوسط العربي في 30 كانون الاول 2015، بكلفة مقدرة تصل حتى 15 مليار شيكل. وتناولت الخطة مجالات عديدة تم تمويلها من ميزانيات الوزارات الحكومية. واستثمرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ميزانيات خاصة إضافية فقط في المدارس التي تعلم المنهاج الإسرائيلي (البجروت). ووفقاً للادعاء الرسمي الإسرائيلي فإن مدارس البلدية التي تختار أن تعلم المنهاج الفلسطيني (التوجيهي) لن تتضرر وستبقى تحصل على نفس الدعم الذي حصلت عليه حتى الآن. ولكن كل الميزانيات الإضافية والساعات التعليمية الإضافية لن توزع إلا على المدارس التي تعلم المنهاج الإسرائيلي (البجروت).[2]
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	وقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نفس السياسات، من خلال تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية من خلال بناء المستوطنات اليهودية، وإقامة المؤسسات الإسرائيلية في القسم الشرقي من المدينة، وتقييد تطور النمو العمراني والسكاني الفلسطيني.
بلدية القدس	ירושלים بلدية القدس هي السلطة المركزية في قسمي المدينة الشرقية والغربية.
ماذا يفعلون؟	تتولى بلدية القدس (مجلس المدينة) إدارة شؤون المدينة اليومية. إن مصدر معظم ميزانية البلدية يأتي من ضريبة الأملاك المرتفعة محليًا (الأرنونا)، إن واقع القدس باعتبارها "العاصمة" وأكبر مدينة في البلاد، وكذلك الأكثر فقراً، تعتبر عوامل "إعاقة" للسلطة الإسرائيلية لاستكمال سياساتها. هذا ويتعامل (مجلس المدينة) على المستوى المحلي مع قضايا التعليم والبناء والإسكان والتمويل والصحة والنقل والسياحة وأمور أخرى.
من عليه أن يتعامل معهم؟	تتعامل بلدية القدس مع السكان المقيمين في القدس الشرقية ويعملون فيها، وأي شخص يريد بناء و/ أو تطوير أي شيء في المدينة. ويُفرض على هؤلاء السكان المقيمين وأصحاب الأعمال دفع ضريبة الأملاك البلدية (الأرنونا). يجيز القانون الإسرائيلي لسكان القدس الشرقية التصويت في الانتخابات البلدية، ولكن ولأسباب جوهرية قانونية وسياسية ووطنية، وتأكيد رفض سياسة "الضم الإسرائيلي"، وأنّ المدينة محتلة وجزء من بقية الأراضي المحتلة، فإن الفلسطينيين في القدس قد استمروا في مقاطعة الانتخابات البلدية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ وليس لهم تمثيل في مجلس بلدية المدينة.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	تشكل سياسات بلدية القدس على المستوى المحلي، في سياسة إهمال واسع النطاق للمناطق الفلسطينية في القدس الشرقية (في البنية التحتية والخدمات والتعليم والبناء والإسكان (بما في ذلك هدم المنازل) والتمويل والصحة والنقل والسياحة)، تنفيذاً لقرار الحكومة الإسرائيلية بالإبقاء على الأغلبية السكانية اليهودية في القدس. هذا وقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية في العقود الأخيرة ٣٠٪ – ٤٠٪ من سكان المدينة، كان متوسط الاستثمار لمشاريع البلدية في المناطق الفلسطينية في القدس حوالي ١٠٪ فقط (النماذج القصوى لا تتجاوز ١٦٪)[3]. يذهب هذا التمييز إلى أبعد من ذلك بسبب حقيقة أن نسبة الفقر بين الفلسطينيين في القدس الشرقية تتراوح بين ٧٠٪ و٨٠٪، أي ضعف النسبة تقريبًا من القدس الغربية، وتعتبر واحدة من أفقر المدن في إسرائيل[4]. يفرض على الفلسطينيين دفع نفس معدلات الضرائب التي يدفعها الإسرائيليون، على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بين القدس الشرقية والغربية. وانّ العديد من السكان الفلسطينيين غير قادرين على تحمل هذه التكاليف، وخاصة ضريبة الأملاك البلدية (الأرنونا)، والتي توفر وتشكل معظم الدخل الذاتي للبلدية[5] ويتم احتسابها وفقًا لمساحة وحجم ونوعية البناء، الامر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على الفلسطينيين، وقد اضطر الكثيرون مغادرة المدينة. علاوة على ذلك، فإن معظم المباني التي تم تشييدها في القدس الغربية عبارة عن مباني متعددة الطوابق، وبالتالي يتم تقسيم النفقات بين عدة مستأجرين، في حين أن الوحدات السكنية في القطاع الفلسطيني أصغر بكثير، مما يزيد من التكاليف التي يجب دفعها لكل أسرة. لذلك يُنظر إلى الضريبة على نطاق واسع على أنها شكل من أشكال التمييز لأنها تؤثر على حياة الفلسطينيين بشكل غير متناسب. بالإضافة إلى الحالات التي لا يتمكن السكان "المقيمين" من دفع ضريبة الأرنونا، فإن البلدية تقيم قضايا ضدهم وتفرض إجراءات عقابية تتراوح بين غرامات إضافية وإلى مصادرة الممتلكات وحتى فرض عقوبة السجن[6]. تنطبق ضرائب الأرنونا أيضًا على الشركات، حيث يتم تحديد مبالغ الضريبة حسب حجم وموقع العقار وليس عائداته الاقتصادية، مما أجبر العديد من تجار المدينة والشركات الأخرى على إغلاق وتصفية أعمالهم. وفي بعض الحالات، فإن السلطات البلدية وغيرها من المنظمات الاستيطانية "تعرض" على التجار "حوافز مالية" كبيرة لدفعهم إلى بيع متاجرهم في حالة عدم قدرتهم على تسديد ضرائب البلدية، وبالتالي استخدام الضرائب كأداة لمصادرة الممتلكات الفلسطينية وتوسيع السيطرة اليهودية على البلدة القديمة واستعمارها[7].

إطار التنمية والبنية التحتية

تعتبر قضية الإسكان والبناء وتخطيط وتنظيم وهيكلة عمرانية للمناطق، وبناء وهدم المنازل، وتطوير البنية التحتية، وما إلى ذلك، بمثابة أداة رئيسية للمؤسسات الإسرائيلية الرسمية لتنفيذ سياستها الديموغرافية في القدس والتي تهدف إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية، وذلك من خلال الحد من إقامة الفلسطينيين، وأيضاً من قدراتهم وإمكاناتهم على النمو والتطور في القدس منذ العام ١٩٦٧، هذا وقد اقامت دولة إسرائيل ببناء أكثر من (٥٠,٠٠٠) وحدة سكنية في مستعمراتها الاستيطانية في القدس الشرقية. وفي نفس الوقت، لم تعمل على إقامة حي جديد للفلسطينيين في المدينة، بالرغم من أن عدد سكان المدينة قد تضاعف أربع مرات. هذا ومن الصعوبة بمكان حصول أهل القدس المقيمين في المدينة على تصريح بناء، كما أن المنازل التي يضطروا إلى بنائها بدون تصريح، فإنهم يجابهون "أوامر تغريم أو هدم". هذا وتدفع هذه السياسات الفلسطينيين إلى الانتقال إلى مدن الضفة الغربية المحتلة، وبالتالي يفقدون حقوق إقامتهم في القدس و/ أو حقوقهم المدنية. وجدير بالذكر أن جميع سلطات التخطيط المختلفة على المستويات الرسمية والإقليمية والمحلية (البلدية) تقوم بتنفيذ هذه السياسة.

لجنة الإغاثة الأمريكية اليهودية المشتركة	منظمة إغاثة يهودية كبيرة مقرها مدينة نيويورك.
ماذا يفعلون؟	بدأت لجنة الإغاثة في تمويل المشاريع الإنسانية في القدس الشرقية، مع التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد ازدادت هذه المشاركة بشكل كبير بعد أن أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرار (٣٧٩٠) في عام ٢٠١٨
من عليه أن يتعامل معهم؟	تمول لجنة الإغاثة مراكز توظيف للسكان الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، مع برامج خاصة لأصحاب المهن من النساء والشباب.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	تسعى لجنة الإغاثة لاندماج الفلسطينيين المقدسيين في المجتمع الإسرائيلي في القدس الغربية ومعالجة قضايا البطالة.
الصندوق القومي اليهودي	الاسم باللغة العبرية "كيرن كيميت". تأسست المنظمة الصهيونية قبل قيام الدولة عام (١٩٠١) بهدف جمع الأموال في المجتمعات اليهودية لغرض شراء واستعمار وتطوير الأراضي في فلسطين لليهود حصريًا.
ماذا يفعلون؟	العمل على "حيازة الأرض في فلسطين ونقلها إلى اليهود، واستصلاحها وتشجيرها، وتأجيرها للاستيطان والإسكان، وإدارة أراضيه."[8] يعمل الصندوق القومي اليهودي على حيازة الأراضي وتطويرها وتعزيز المستعمرات اليهودية. هذا وقد جرى تأكيد وإثبات العلاقة المشتركة بين "الصندوق القومي اليهودي" واليمين الإسرائيلي في السنوات الأخيرة[9].
من عليه أن يتعامل معهم؟	لقد تمكن المستوطنون من "طرد" الفلسطينيين المقدسيين من منازلهم في مدينة القدس. هذا ويتعاون الصندوق القومي اليهودي بشكل وثيق مع المنظمات الاستيطانية، وخاصة مع إيلعاد في حي سلوان، ويلعب دورًا رئيسيًا في عملية إخلاء السكان الفلسطينيين لمنازلهم وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وتعمل شركة هيمانوتا التابعة للصندوق القومي اليهودي على تنفيذ تلك السياسات.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	يؤكد الصندوق القومي اليهودي باستمرار على أنّ مهمته الأساسية هي تهويد واستعمار كل فلسطين التاريخية. ويعمل على تمويل النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو نشاط غير قانوني بموجب القانون الدولي. وقد تم الاستيلاء وادعاء ملكية ما لا يقل عن (١٠) مبانٍ في حي سلوان والعديد من العقارات الأخرى في حي أبو طور واحلال المستوطنين فيها بمساعدة كبيرة من الصندوق القومي اليهودي[10]. وتخوض الآن عائلة سمرين الفلسطينية في حي سلوان كفاحًا "قانونيًا" ضد الصندوق القومي اليهودي لمنع إخلاء منازلها ونقلها إلى منظمة إيلعاد الاستيطانية[11].

سلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية	هي الهيئة الإدارية للمتنزهات الطبيعية والمحميات الطبيعية ومواقع التراث التاريخي في البلاد. وتستند صلاحياتها إلى قانون من عام ١٩٦٨ (قانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الوطنية والمواقع التذكارية). تم تأسيس هاتين السلطتين ككيانين منفصلين في البداية ثم جرى توحيدهما في عام ١٩٩٨.[12]
ماذا يفعلون؟	يدير المعهد الوطني لحماية الطبيعة مواقع التراث التاريخي في مدينة القدس. وتتجاوز مهامه وصلاحياته التنفيذية صلاحيات بلدية القدس.
من عليه أن يتعامل معهم؟	يضطر أهل القدس الفلسطينيون الذين يقيمون في المناطق المحددة التي تحاول سلطة الطبيعة فرضها كحديقة طبيعية أو موقع تراث تاريخي أو بالقرب منها، وخاصة في أحياء الولجة وسلوان والطور والعيساوية إلى التعامل مباشرة مع "سلطة الطبيعة" في اعتراضهم ومقاومتهم تلك الخطط والمشاريع.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	أعلنت سلطة الطبيعة عن أجزاء من القدس الشرقية كمنتزهات عامة، للترويج للأجندات والروايات الصهيونية. كما تم إعلان محميات الأراضي كمنتزهات عامة للحد من التنمية الحضرية الفلسطينية وكجزء من السياسة الديموغرافية للحفاظ على الأغلبية اليهودية في المدينة وإنشاء جسر يوصل بين مدينة القدس والمستوطنات غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. أمثلة واضحة: تم الاستيلاء على أرض قرية الولجة (التي تقع أجزاء منها جنوب شرقي القدس) وإنشاء حدائق عامة، بما في ذلك نبع عين هنية[13]. تم نقل موقع التراث التاريخي والأثري فيما تسمى "مدينة داوود" في حي سلوان من قبل "المعهد الوطني" لحماية الطبيعة إلى منظمة "إلعاد" الاستيطانية اليمينية الإسرائيلية[14]. تشكل ما يطلق عليه "الحديقة الوطنية" في "جبل المشارف المنحدرات" مساحة احتياطية من أراضي أحياء الطور والعيساوية، الأمر الذي سيحد من التنمية المستقبلية لهذه الأحياء الفلسطينية[15].
هيئة تطوير القدس	هي مؤسسة إسرائيلية رسمية "قانونية" ووكالة مشتركة بين الحكومة الإسرائيلية/ دولة إسرائيل وبلدية القدس. وهي تحت سلطة كل من وزير المالية ووزير شؤون القدس ورئيس البلدية.
ماذا يفعلون؟	تعمل "جمعية تطوير القدس" على تعزيز وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي في القدس. على هذا النحو هي وكيل مصادرة الأراضي من الفلسطينيين في الجزء الشرقي من المدينة. وعلاقاتها مع كل من البلدية وسلطة التنمية الإسرائيلية، وتشكل جسرا بين الفروع المحلية والعامة للحكومة الإسرائيلية، ويعملان معاً على سيطرة كاملة على الأمور الجغرافية والديموغرافية في مدينة القدس. تشجع منظمة التطوير اليهودية السياحة وتطلق الفعاليات والمهرجانات في جميع أنحاء المدينة القديمة. إن "جمعية تطوير القدس" هي المحرك المؤسسي الرئيسي وراء خطة بناء تلفريك إلى سلوان والمدينة القديمة (بالتعاون مع وزارة السياحة)، بالتعاون مع منظمة إيلاد الاستيطانية. تروج هذه الجمعية لخطة تقسيم محددة بين أحياء ووسط مدينة القدس الشرقية (الواقعة شمال البلدة القديمة)، وتشجع البناء في المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية وتشارك في بناء أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في القدس الشرقية وفي منطقة عطروت، بالقرب من حاجز قلنديا.
من عليه أن يتعامل معهم؟	أولئك الذين يرغبون بالمساهمة في مبادرات ومشاريع البنية التحتية، وخاصة سكان البلدة القديمة ومحيطها والمقيمون بالقرب من المواقع السياحية.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	تعتبر جمعية تطوير القدس الفاعل الأساسي في خطط التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية، وهي المحرض وراء مشروع القطار الخفيف في القدس الشرقية المثير للجدل[16]. وتقوم بدور فعال في توسيع الوجود الإسرائيلي من خلال التخطيط لبناء المستوطنات والطرق إلى جانب مشاريع أخرى على الخط الأخضر في القدس الشرقية[17].

المجلس الوطني للتخطيط والبناء	يعتبر السلطة العليا للتخطيط والبناء في دولة إسرائيل، ويعمل وفقًا لقانون التخطيط والبناء، وذلك استناداً لقرارات الحكومة. ويشكل المجلس مرجعية حكومية شاملة تشرف على التخطيط والبناء في إسرائيل. ويعمل جنبًا إلى جنب مع إدارة التخطيط الإسرائيلية ولجان التخطيط الإقليمية التي تضم ممثلين عن مختلف القطاعات. كما يضم ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل، ووزارة الخزانة، وكذلك من الجيش، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، وسلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية، إلخ. جنبًا إلى جنب مع الهيئات البيئية وغيرها من هيئات المجتمع المدني.
ماذا يفعلون؟	يتعامل المجلس مع مشاريع التخطيط والبناء على المستوى الرسمي الإسرائيلي.
من عليه أن يتعامل معهم؟	الشركات الفلسطينية والأفراد من السكان الذين لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح للبناء في مناطقهم.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	إن المؤسسات الإسرائيلية والإقليمية تمتلك سلطة اتخاذ القرار في الأمور المتعلقة بتوزيع الأراضي والتخطيط والبناء، والهيئات المالية، والمديرين التنفيذيين والفروع التشريعية لدولة إسرائيل وهي مرتبطة معاً، ولا يُلزم القانون المجلس بأن يضم ممثلاً فلسطينياً، مما يجعل من الصعب على الفلسطينيين أن يكون لهم مشاركة في الأمور المتعلقة بالتخطيط والخطط الهيكلية الوطنية.
اللجنة الوطنية للبنية التحتية	اللجنة الاسرائيلية للبنية التحتية هي المسؤولة عن مشاريع وتطوير البنية التحتية في جميع المجالات بما في ذلك المياه والوقود والكهرباء والمواصلات.
ماذا يفعلون؟	تعمل جنبًا إلى جنب مع سلطات الأراضي والتنمية والتخطيط، تتحكم اللجنة الاسرائيلية للبنية التحتية في قرارات التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي، وذلك لاشتراط موافقتها على خطط البنية التحتية أو رفضها. وهي المسؤولة عن مشاريع البنية التحتية الإسرائيلية، وتروج في القدس لمشروع التلفريك إلى البلدة القديمة وتشارك في تطوير مشروع القطار السريع من تل أبيب إلى البلدة القديمة في القدس.
من يتعامل معهم؟	مرجعيات التخطيط والبناء.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	لا مشاركة أو حضور فلسطيني في مشاريع التخطيط المركزي الذي تعتمده الحكومة، حيث يكون التمثيل الفلسطيني (وخاصة أهل القدس) مغيباً. وعليه، لا يملك الفلسطينيون أمام المخططات والقرارات الإسرائيلية سوى "الاعتراض" والذي لا يجد أي صدى أو إجابة. لعبت اللجنة الإسرائيلية للبنية التحتية دورًا رئيسيًا في السماح لمشروع التلفريك في القدس بالمضي قدمًا على الرغم من اعتراضات السكان الفلسطينيين وكذلك اعتراض خبراء البيئة والمهندسين المعماريين الإسرائيليين.
شركة موريا لتطوير القدس	تأسست الشركة في عام ١٩٨٧ للانضمام إلى البلدية ووزارات الحكومة الإسرائيلية وسلطة الأراضي الإسرائيلية والهيئات الرسمية الأخرى للتنسيق في تنفيذ "خطط التنمية" المتفق عليها، ومعظمها في القدس الشرقية.
ماذا يفعلون؟	تقوم شركة موريا بتطوير البنية التحتية في القدس وتنفذ الأعمال العامة للحكومة المحلية. وقد شملت مشاريع السكك الحديدية الخفيفة[18] والعديد من الطرق السريعة.
من يتعامل معهم؟	السلطات المحلية والأهلية الإسرائيلية ومرجعيات التخطيط والبناء.

كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	تروج شركة موريا لبناء مشاريع في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك القدس الشرقية، على سبيل المثال بناء وتطوير شبكة السكك الحديدية الخفيفة والمواقع الرياضية والمدارس والمتنزهات. تتولى شركة موريا مسؤولية تطوير مشاريع الطرق في الأجزاء الفلسطينية من القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ – مشروعي "الطريق الأمريكي" و "الطريق الدائري الشرقي"[19]. "
شركة الجيحون	تغطي حاجات مدينة القدس شركة مياه خاصة بها، وتسمى "جيحون"، وهي منفصلة عن شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت". أسست بلدية القدس عام ١٩٩٦ شركة "جيحون" والتي تُعرف أيضًا باسم مرفق المياه والصرف الصحي في منطقة القدس. وتقدم حاليًا خدمات المياه والصرف الصحي لحوالي مليون شخص في منطقة القدس الكبرى.
ماذا يفعلون؟	تعمل شركة "جيحون" منذ ٢٠٠٣ كشركة مستقلة وفقًا لخطط التطوير والتوسع في القدس، وتقوم ببناء أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي ومرافق الضخ.
من عليه أن يتعامل معهم؟	جميع سكان القدس يستخدمون خدمات المياه والصرف الصحي.
كيف يتأثر الفلسطينيون/ يتعرضون للتمييز؟	يعاني الفلسطينيون في القدس الشرقية من التمييز في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. لا يتمتع جميع الفلسطينيين في القدس بإمدادات المياه بشكل منتظم، ولا يوجد نظام صرف صحي مناسب، وبسبب مشاكل التخطيط، هناك مشاكل مستمرة فيما يتعلق بضغط المياه. يرتبط حوالي ٤٤٪ من سكان القدس الشرقية بشبكة المياه بطريقة منظمة ورسمية[20] (أي بالبنية التحتية للمياه التابعة لشركة جيحون).

البناء والإسكان	
وزارة الإسكان	الوزارة الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ سياسة الحكومة بشأن الإسكان والبناء السكني، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.
ماذا يفعلون	تطوير وتنفيذ المباني المعدة للإسكان والشقق السكنية، بما في ذلك القدس الشرقية.
من عليه أن يتعامل معهم	المخططون والبناة والمستثمرون العقاريون.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	التوجه السياسي للوزير الإسرائيلي والقرارات التي تتخذ بشأن مسائل البناء تعكس بشكل مباشر السياسة العامة للحكومة الإسرائيلية. وزارة الإسكان تدعم المقاولين بطريقة تقلل بشكل كبير من تكاليف التطوير للمواطنين اليهود/ "أصحاب الأراضي". هذا مثال على كيفية تمكين المؤسسات في توفير الفرص لأصحاب المنازل اليهود في القدس وتجعل البناء أكثر تكلفة وبالتالي أقل وصولا للفلسطينيين.[21]
لجنة التخطيط والبناء المحلية) بلدية القدس)	اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس هي الدائرة المسؤولة عن شؤون التخطيط والبناء.

ماذا يفعلون	مراجعة طلبات التصاريح ومدى مطابقتها للخطط المعمول بها ومعايير السلامة والبيئة. تحدد اللجنة ما إذا كان يُسمح للمتقدمين ببناء و / أو إصلاح وإعمار (ترميم) ممتلكاتهم.
من عليه أن يتعامل معهم	أولئك الذين يحاولون بناء منازل أو ترميمها ويواجهون "أوامر وقرارات" هدم منازل بسبب "البناء غير القانوني"
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	إن إجراءات تقسيم المناطق والتخطيط هي وسائل أساسية للحفاظ على النسبة الديموغرافية ٤٠ / ٦٠٪[22]، ومنح الأفضلية للتخطيط الإسرائيلي ومشاريع التنمية مع تقليل فرص التوسع في المجتمعات الفلسطينية. إن عملية صنع القرار في اللجنة عملية بيروقراطية طويلة ومكلفة، حيث غالباً ما يكون المواطنون "السكان" المقدسيون في الجانب الخاسر. إن تصاريح التخطيط الصادرة عن بلدية القدس إلى الأحياء الفلسطينية تبلغ ١٦,٥٪ فقط، على الرغم من أن الفلسطينيين يمثلون حوالي ٤٠٪ من سكان المدينة.[23] كما أن البلدية مسؤولة عن عدم كفاية عدد الفصول الدراسية المتاحة في القدس الشرقية، لأنها لا توافق على خطط تشييد المباني العامة في أحياء القدس الشرقية.[24]
لجنة تخطيط وبناء المناطق (وزارة الداخلية)	هيئة حكومية – عامة مكلفة بالتخطيط والفحص وتسجيل الانتقاد المهني في مجال التخطيط والبناء. وتعتبر مدينة القدس واحدة من سبع مناطق تخطيط على المستوى القومي والمحلي في إسرائيل. يعين اللجنة وزير الداخلية ويرأسها مدير لواء القدس في وزارة الداخلية.
ماذا يفعلون	تعمل اللجنة وفقًا للخطط التفصيلية الإسرائيلية، وتوافق على برامج ومشاريع التخطيط للإيداع، وتناقش أي اعتراضات قد تظهر، وما إلى ذلك.
من عليه أن يتعامل معهم	تتعامل السلطات المحلية والإسرائيلية الرسمية في قضايا الاعتراضات العامة.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	أعاقت لجنة المنطقة العديد من خطط التنمية في القدس الشرقية (على المستويين المحلي والعام، وذلك من خلال مسؤول عن إقرار مخططات التنظيم والتخطيط والبناء في القدس على مر السنين).[25]
سلطة الأراضي الإسرائيلية	רשות מקרקעי ישראל وكالة حكومية مسؤولة عن إدارة الأراضي في البلاد (أي أراضي الدولة، أو الصندوق القومي اليهودي، أو هيئة تطوير الأراضي الأردنية). وجدير بالذكر أن حوالي ٩٣٪ من الأراضي هي ملكية عامة، بما في ذلك القدس الشرقية ومئات الآلاف من الدونمات من الأراضي المحتلة. ويتم تكليف وزارتي الزراعة والمالية بتنفيذ قانون إدارة الأراضي الإسرائيلي للعام ١٩٦٠.
ماذا يفعلون	الهيئة المكلفة بتسجيل الأراضي وتملكها. من بين وظائف دائرة الأراضي الإسرائيلية حماية أراضي الدولة، وتخطيط التنمية، وإتاحة أراضي الدولة "للاستخدام العام".
من عليه أن يتعامل معهم	من يطالب بتسجيل ملكية أرض أو عقار.

كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	تبنت إسرائيل خطتها الخمسية في أيار (مايو) ٢٠١٨ ، وتهدف إلى "تضييق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية" (خطة ٣٧٩٠)، والتي أطلقت كجزء منها فهرسة لجميع أراضي القدس الشرقية المحتلة في سجل الأراضي الإسرائيلي . حاليًا ، هذه الأراضي مسجلة جزئيًا فقط ، لأن إسرائيل ، عندما وسعت من جانب واحد قوانينها لتشمل القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ ، لم تطبقها بالكامل ، بما في ذلك فيما يتعلق بتسجيل الأراضي .[26] "ينظر إلى فهرسة أراضي القدس الشرقية على أنها من أخطر التطورات على الأرض بالنسبة للقدس الشرقية لأنها "ستعرض الكثير من المساكن المبنية بشكل "غير قانوني" لخطر متزايد من أوامر وقرارات الهدم وفتح الباب لمصادرة إسرائيل للأراضي غير المسجلة" مما يؤدي إلى زيادة "الإسراع في ضمها الفعلي[27] . " من أجل التقدم في تسجيل الأراضي في القدس الشرقية ، خصصت الخطة (٣٧٩٠) مبلغاً مقداره خمسون مليون شيكل و"أوصت صانعي القرار في إسرائيل بفرض ضرائب أعلى في المناطق العربية على السكان العرب في القدس الشرقية واستخدام عبارة "أراضي الغائبين" المحددة عند مخاطبة الفلسطينيين ، تلبية للاحتياجات العامة بدلاً من تسليمها لمنظمات المستوطنين[28] . " ينتمي ما يقرب من نصف أعضاء الهيئة الحاكمة لدائرة الأراضي الإسرائيلية إلى الصندوق القومي اليهودي ، وتتمثل مهمته الصريحة في تطوير واستملاك الأراضي لليهود . علاوة على ذلك ، فإن قانون الأراضي (الاستملاك للأغراض العامة) لعام ١٩٤٣ يُمكّن دائرة الأراضي الإسرائيلية من مصادرة الأراضي باسم "مشاريع المنفعة العامة" ، وهي استراتيجية مكّنت المنظمة من السيطرة على أراضي المجتمعات الفلسطينية .[29]
دائرة تراخيص البناء والتفتيش (بلدية القدس)	دائرة في بلدية القدس مسؤولة عن تطبيق قوانين البناء وملاحقة (معاقبة) البناء "غير القانوني" .
ماذا يفعلون	مرافقة مشاريع البناء من البداية إلى النهاية وإنفاذ ومعالجة مخالفات البناء .
من عليه أن يتعامل معهم	من يرغب في إقامة بناء في القدس . مئات الآلاف من الفلسطينيين في القدس الشرقية يفتقرون إلى تصاريح البناء ، وبالتالي مهددون بهدم منازلهم .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	تشير التقديرات إلى أن نصف ٤٠ ألف وحدة سكنية بنيت في الأحياء الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ تفتقر إلى "التصاريح الإسرائيلية" ، مما يعرضها لخطر الهدم بشكل دائم[30] . يتم هدم ما بين (٥٠) إلى (١٥٠) منزلاً كل عام من قبل السلطات الإسرائيلية أو من قبل الملاك أنفسهم بعد إجبارهم على القيام بذلك وتجنب تكاليف الهدم الباهظة التي تفرضها البلدية . تشير الأرقام إلى تمييز منهجي ضد السكان الفلسطينيين ، الذين يشكلون أكثر من ٦٠٪ من سكان القدس الشرقية ، لكنهم حصلوا على ٣٠٪ فقط من تصاريح بناء المنازل[31] .
الوحدة الوطنية لإنفاذ قوانين التخطيط والبناء	هيئة تنظيمية تعمل بالتوازي مع اللجان الحكومية والمحلية . وهي جزء من وزارة المالية . وقد أصدرت الكنيست مشروع قانون كامينيتس المثير للجدل عام ٢٠١٧- وهو تعديل لقانون التخطيط والبناء- ويمنح صلاحية استخدام السلطات الإدارية لدولة إسرائيل تنفيذ أوامر الهدم والإخلاء وزيادة الغرامات والعقوبات المالية على تلك المباني التي أقيمت بدون تصريح .
ماذا يفعلون	الوحدة مسؤولة عن تطبيق قوانين التخطيط والبناء وتنفيذ أوامر الهدم والإخلاء .
من عليه أن يتعامل معهم	فلسطينيون يعيشون في مناطق نائية في ضواحي القدس الشرقية .

كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	لقد تم هدم آلاف منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة بأوامر صادرة عن هذه الوحدة. بدعم من الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، ترسل الوحدة جرافات للهدم، وغالبًا في منتصف الليل، لتدمير المنازل التي تم بناؤها دون تصاريح، خاصة في ضواحي القدس الشرقية، وفي مناطق مثل الولجة أو القدس الشرقية، وأحياء خارج جدار الفصل. ويشكل هذا الامر نظام تمييز إلى حد كبير، حيث يُحرم الفلسطينيون بشكل غير عادل من تصاريح البناء، كما يتم تدمير أبنيتهم بشكل غير قانوني في معظم الأحيان.[32]
حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي	يستند عمل حارس "أملاك الغائبين" على قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ – التشريع الذي أنشأته إسرائيل لغرض تقنين استخدام الممتلكات الفلسطينية التي نزح عنها أهلها خلال أحداث نكبة عام ١٩٤٨، واعتبرتهم الحكومة "غائبون"، وتم نقل ملكية الأراضي والممتلكات الخاصة من الفلسطينيين إلى إسرائيليين. يسري قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية منذ يونيو ١٩٦٧ ولكن نادرا ما كان يتم تفعيله واستخدامه في المدينة حتى القرن الحادي والعشرين.
ماذا يفعلون	تم تفويض "حارس أملاك الغائبين" الإسرائيلي من قبل الكنيست لاستملاك الأراضي وتجهيزها لصالح المهاجرين اليهود الوافدين حديثًا. مُنحت أملاك الغائبين إلى الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين (وزارة المالية)، دون إمكانية الاستئناف أو التعويض، والتي تم نقل ملكيتها بعد ذلك إلى سلطة التطوير.
من عليه أن يتعامل معهم	الفلسطينيون الذين يمتلكون أراضي وعقارات في كل من القدس الشرقية والضفة الغربية أو غزة.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	تم نقل "ممتلكات الغائبين" التي خلفها اللاجئون الفلسطينيون في عام ١٩٤٨ (وكذلك بعض ممتلكات الفلسطينيين الذين أصبحوا الآن مواطنين في إسرائيل) إلى دولة إسرائيل. سمحت هذه العملية بسرقة ممتلكات ما يقرب من مليون فلسطيني، واستولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨، بما في ذلك في القدس الغربية. بعد حرب عام ١٩٦٧، تم تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، ولكن تقرر عدم تطبيق وضع الغائب على سكان القدس الشرقية. مع ذلك، بقي سكان الضفة الغربية الذين يملكون عقارات في القدس في منطقة رمادية: بينما يُعتبرون غائبين بموجب القانون ويمنعون من تسجيل حقوقهم في الأرض رسميًا، إلا أن ذلك لم يؤثر على ملكيتهم للعقار عمليًا[33]. يحق للمالكين المقيمين إثبات وجودهم والمطالبة بممتلكاتهم على الرغم من اعتبارهم غائبين بموجب القانون. في اجتماع لمجلس الوزراء في ٨ تموز (يوليو) ٢٠٠٤، تم إلغاء هذه الإجراءات بعد أن ظلت سارية لمدة ٣٧ عامًا. قررت الحكومة الإسرائيلية تطبيق قانون أملاك الغائبين على ممتلكات القدس الشرقية في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥. وأمر المدعي العام الإسرائيلي (مناحم معزوز) الحكومة بإلغاء تطبيق القانون في القدس الشرقية في شباط (فبراير) ٢٠٠٥، مشيرًا إلى أنه ينتهك الالتزامات بموجب القانون الدولي. ولكن لجنة من سبعة قضاة في المحكمة العليا وافقت عام ٢٠١٥ على تطبيق قانون أملاك الغائبين على الممتلكات في القدس الشرقية.[34]
المسؤول المتلقي العام والرسمي (وزارة العدل)	האפוטרופוס הכללי והכונס הרשמי الهيئة الوحيدة المخولة من قبل حكومة إسرائيل لتمثيل دولة إسرائيل في جميع المعاملات التي تُمنح فيها أي ممتلكات لدولة إسرائيل. مسؤول عن جميع الممتلكات في القدس الشرقية التي تعود ملكيتها إلى حارس أملاك الغائبين الأردنيّ "كممتلكات العدو"، بما في ذلك الممتلكات يدعي اليهود ملكيتها في عام ١٩٤٨.
ماذا يفعلون	بموجب المادة ٥ من قانون المسائل القانونية والإدارية (التنظيم) [النسخة الموحدة] لعام ١٩٧٠، يدير المدير العام أيضًا الممتلكات التي كانت تُدار سابقًا من قبل حارس أملاك الغائبين الأردني "كممتلكات العدو". في أعقاب حرب عام ١٩٤٨، تم نقل "ممتلكات اليهود" الواقعة في مناطق من الضفة الغربية خارج الحدود القضائية لدولة إسرائيل إلى حارس أملاك الغائبين الأردني "كممتلكات العدو". في عام ١٩٦٧، تم نقل هذه الممتلكات إلى السلطات العسكرية الحاكمة وفي عام ١٩٧٠ تم نقل المسؤولية عن تلك الممتلكات الواقعة ضمن اختصاص الحدود البلدية للقدس الكبرى إلى المدير العام.

من عليه أن يتعامل معهم	الفلسطينيون الذين يعيشون على أرض أو في ممتلكات كانت "مملوكة لليهود" قبل عام ١٩٤٨ .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	بينما يمنع قانون "أملاك الغائبين" الفلسطينيين من المطالبة بممتلكاتهم التي نزحوا عنها في عام ١٩٤٨ والواقعة في القدس الغربية، في حين يُمكّن القانون الإسرائيلي اليهود من "استعادة" ممتلكاتهم التي "فقدوها" في عام ١٩٤٨ في القدس الشرقية . ونتيجة لذلك، يُطرد الفلسطينيون من منازلهم في مناطق مثل سلوان والبلدة القديمة والشيخ جراح، ويحصل المستوطنون الإسرائيليون اليهود على الملكية . هذا الوضع الشاذ يميز الفلسطينيين، لأن اليهود فقط هم من يستطيعون "استعادة" ممتلكاتهم "المفقودة" من عام ١٩٤٨ . وهكذا يتم تعويض اليهود مرتين، وفي كثير من الحالات، يفقد الفلسطينيون ممتلكاتهم للمرة الثانية دون تعويض . تم الكشف في السنوات الأخيرة عن علاقات تعاون بين منظمات المستوطنين في القدس الشرقية مع "حارس أملاك الغائبين" .[35]
سلطة الآثار	רשות העתיקות ISRAEL ANTIQUITIES AUTHORITY سلطة الآثار الإسرائيلية هي المسؤولة عن الآثار والمواقع الأثرية في البلاد، والتنقيب عنها وحفظها ودراستها ونشرها، بالإضافة إلى كنوز الآثار في البلاد .
ماذا يفعلون	إجراء ومراقبة الحفريات الأثرية ومعالجة الآثار، بما في ذلك أي ممتلكات تعود إلى ما قبل ١٧٠٠ .
من عليه أن يتعامل معهم	جميع الفلسطينيين الذين يقيمون في مناطق الآثار (البلدة القديمة، سلوان، إلخ)، خاصة إذا كانوا يرغبون في البناء على أراضيهم أو تطوير ممتلكاتهم .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز؟	القدس الشرقية غنية بالآثار والمواقع الأثرية، وكذلك على الأراضي الخاصة . يتطلب التطوير والبناء على هذه الأرض الحصول على تصاريح من سلطة الآثار الإسرائيلية . يشكل التعاون بين سلطة الآثار الإسرائيلية ومنظمات المستوطنين تمييزًا متأصلًا بين اليهود والفلسطينيين في القدس الشرقية، ويمكن "منظمة إلعاد" من إدارة موقع أثري[36] . وتطرح "الرواية" حول التراث الأثري من قبل سلطة الآثار الإسرائيلية .
وزارة القدس والتراث	משרד ירושלים ומורשת Jerusalem and Heritage تأسست في عام ١٩٩٠ وأعيد تنظيمها في عام ٢٠١٥، تم إنشاء هذه الوزارة الحكومية لتنفيذ القانون الأساسي: القدس، عاصمة إسرائيل (١٩٨٠)، لتعزيز التنمية الاقتصادية في المدينة . الوزارة مكلفة بتطوير والحفاظ على مواقع التراث "الوطني" المادي وغير المادي، وإتاحتها للجمهور، بما في ذلك دمج التراث "الوطني" في نظام التعليم والجيش .
ماذا يفعلون	تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بالقدس، بما في ذلك الخطة الخمسية الأخيرة، والمعروفة باسم قرار الحكومة رقم (٣٧٩٠) وخطط أخرى لتطوير منطقة البلدة القديمة، والتلفريك إلى البلدة القديمة، إلخ .
من عليه أن يتعامل معهم	في حين أن السكان والمقيمين لا يتعاملون عادة بشكل مباشر مع الوزارة، إلا أن قراراتها تؤثر على حياة العديد من أهل القدس .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	قامت وزارة القدس والتراث في السنوات الأخيرة بتطوير خططها لترسيخ الضم الإسرائيلي الفعلي لمعظم القدس الشرقية المحتلة، وتنفيذ السياسات الحكومية[37] . وقد اقترحت الوزارة تحويل المناطق الفلسطينية في المدينة الواقعة شرق الجدار الفاصل إلى وحدات إدارية إسرائيلية منفصلة خارج نطاق سلطة البلدية لحماية الأغلبية اليهودية في القدس؛ وفهرسة جميع أراضي القدس الشرقية في السجل العقاري الإسرائيلي؛ وتحويل مدارس القدس الشرقية من تدريس المنهج الفلسطيني إلى تدريس المنهج الإسرائيلي[38] . الوزير الحالي الحاخام (رافي بيرتس)، زعيم حزب البيت اليهودي القوميين المتطرفين، مرتبط أيديولوجيًا بمنظمات المستوطنين في القدس الشرقية ويعزز نشاطها في جميع أنحاء المدينة[39] .

وزارة الأمن الداخلي	تعمل على إنفاذ القانون والقرارات الحكومية وتشرف على شرطة إسرائيل ومصلحة السجون الإسرائيلية وخدمات الإطفاء والإنقاذ الإسرائيلية.
ماذا يفعلون	تتولى مسؤولية الإشراف على الشرطة الإسرائيلية ووكالات الأمن وتطبيق القانون في القدس، على عكس الضفة الغربية، حيث يقوم الجيش الإسرائيلي بتطبيق القانون والأمن. إن وزير الأمن الداخلي هو الشخص المسؤول عن الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف/ المسجد الأقصى المبارك. الوزارة مسؤولة أيضا عن مقر شرطة الحدود و "غلاف القدس" (الجدار الفاصل حول المدينة).
من يتعامل معهم	كل السكان الذين يجب عليهم التعامل مع الشرطة.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	شرطة إسرائيل تحت مسؤولية وزارة الأمن الداخلي هي الهيئة الإسرائيلية الرئيسية لفرض السيادة والحكم والاحتلال الإسرائيليين في القدس الشرقية. يتعرض الفلسطينيون بشكل خاص لعنف الشرطة[40]. أيد الوزير جلعاد إردان (٢٠١٥-٢٠٢٠) سياسة وممارسة "تغيير" الوضع الراهن التاريخي والديني والقانوني "status quo" في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف[41].

المنظمات الاستيطانية

مؤسسة موسكويتز	كان إرفين موسكويتز (توفي عام ٢٠١٦) رجل أعمال أمريكيًا يهوديًا يمول الكثير من النشاط الاستيطاني اليهودي في القدس الشرقية من خلال المؤسسة التي أسسها في عام ١٩٦٨. تقوم مؤسسة موسكويتز بتحويل الأموال إلى المنظمات الصهيونية، مثل "أصدقاء موسكوفيتز الأمريكيين" في إيفرست، والتي تستفيد من نفس الوضع القانوني "الخيري" مثل الصندوق القومي اليهودي، وبالتالي فهي معفاة من الضرائب.
ما يفعلونه	تعمل المؤسسة على تمويل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، لا سيما من خلال "حيازة" ممتلكات فلسطينية في البلدة القديمة وأحياء فلسطينية أخرى في القدس الشرقية. تمنح عائلة موسكويتز جائزة موسكوفيتز عن نشاطها في تحقيق الصهيونية، وعادة ما تمنح للمتشددين الصهاينة والناشطين اليمينيين، وذلك منذ عام ٢٠٠٨.
من يتعامل معهم	يفرض على الفلسطينيين الذين يواجهون خطر الإخلاء مجابهة منظمات المستوطنين التي تستهدف الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتم التمييز ضدهم	من خلال الترويج الواضح لأجندة الأسرلة والتهويد القدس الشرقية الفلسطينية.[42]
عطريت كوهانيم	(بالإنجليزية: تاج الكهنة) مؤسسة استيطانية إسرائيلية تسعى إلى وجود أغلبية يهودية في البلدة القديمة وأحياء القدس الشرقية المجاورة، ولإنشاء حلقة سكانية من المستوطنات حول المسجد الأقصى المبارك. تحمل [مدرسة يشيفا] في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة نفس الاسم (وإن كانت كيانًا منفصلاً) ويوجهها روحيا نفس القائد – الحاخام شلومو أفينير. ويواصل خريجو مدرسة يشيفا في شغل مناصب رئيسية في أجهزة السلطة الإسرائيلية وداخل جهاز الدولة الإسرائيلية. يأتي جزء كبير من تمويلها من مؤسسة رجل الأعمال اليهودي الأمريكي إيرفينغ موسكوفيتز واثنتان من الجمعيات الخيرية الأمريكية: أصدقاء عطيرت كوهانيم الأمريكيون (القدس تشاي) والأصدقاء الأمريكيون في [يشيفا عطريت يروشاليم]. رئيس المجلس التنفيذي للأصدقاء الأمريكيين لعطيرت كوهانيم هو الدكتور جوزيف فراغر، وهو شخصية يهودية أمريكية بارزة.

ما يفعلونه	يعملون على تهويد الأحياء المسيحية والإسلامية في البلدة القديمة، وكذلك أحياء القدس الشرقية، من خلال الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتعزيز بناء المستوطنات. وجدير بالذكر أن هذه المؤسسة الاستيطانية (عطيرت كوهانيم) تمتلك أكثر من (٧٠) عقار في البلدة القديمة. بالإضافة إلى دعم مادي وأمني للمستوطنين اليهود المقيمين في تلك الأحياء، كما تشارك في البناء الاستيطاني في الأحياء الفلسطينية: جبل المكبر ورأس العامود وأبو ديس وسلوان.
من عليه التعامل معهم	يضطر السكان الفلسطينيون إلى التوجه إلى معارك "قانونية" لمجابهة عطيرت كوهانيم حول إخطارات التنظيم المنهجة وهدم المنازل/ وذلك في حي سلوان.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتم التمييز ضدهم	إن المحكمة المركزية والمحكمة العليا تقف إلى جانب الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين والمدير العام، الأمر الذي أدى منذ عام ١٩٦٧ إلى سرقة آلاف الممتلكات الفلسطينية من قبل منظمات صهيونية استيطانية مثل عطيرت كوهانيم[43]. تدفع وزارة الإسكان الإسرائيلية رواتب الحراس المسلحين الذين يرافقون المستوطنين في البلدة القديمة وأحياء القدس.[44]
مؤسسة مدينة داود	עיר דוד ירושלים הקדומה اختصار عبري ل (The City of David)؛ المعروفة أيضًا باسم مؤسسة مدينة داود، وهي منظمة استيطانية إسرائيلية يمينية تأسست عام ١٩٨٦، بهدف زيادة الوجود اليهودي في حي سلوان الفلسطيني بالقدس الشرقية، الواقع في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك. كانت [منظمة إلعاد] الاستيطانية تحتفظ بالسرية حول هوية مانحيها الماليين، لكنها تعتبر واحدة من أقوى وأغنى المنظمات في إسرائيل[45]. لقد تم الكشف عن أن [منظمة إلعاد] تلقت حوالي (١٠٠) مليون دولار أمريكي من الأوليغارشي الروسي رومان أبراموفيتش[46]. وقد تمكنت بفضل علاقاتها الوثيقة مع الصندوق القومي اليهودي والحكومة الإسرائيلية من الحصول على الأراضي المصادرة بشكل غير قانوني في حي سلوان.
ما يفعلونه	يشجع على الاستعمار الاستيطاني للقدس الشرقية، والسعي لتهويد المدينة بأكملها، ومحو التراث التاريخي والثقافي الفلسطيني، وتعزيز سيطرة إسرائيل على القدس، وكذلك "شراء" ممتلكات للمستوطنين اليهود، وقد انتقل ما لا يقل عن (٤٠٠) مستوطن إلى حي سلوان وفقًا للمنظمة الإسرائيلية غير الحكومية، وذلك منذ العام 2019. كما تعمل على تطوير السياحة اليهودية وعلم الآثار وتدير حديقة أثرية تروج للتاريخ التوراتي (اليهودي) للمنطقة. علاوة على ذلك، فهي تدير موقع الاستيطان السياحي في "مدينة داود" نيابة عن دولة إسرائيل.
من يتعامل معهم	إن الفلسطينيين الذين تخضع ممتلكاتهم لقانون أملاك الغائبين مهددون بالإخلاء من منازله أمام التهديدات الصهيونية.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتم التمييز ضدهم	تمكنت [منظمة إلعاد] الاستيطانية من خلال سلطة إدارة الأراضي والتنمية الإدارية السيطرة على ما يسمى بموقع "مدينة داوود" الأثري في سلوان[47]. فقدت عشرات العائلات الفلسطينية منازلها وأراضيها وممتلكاتها جراء أعمال تنقيب مثيرة للجدل وادعاءات يهودية بملكية منازل، خاصة في حي سلوان. الأمر الذي يمكنها من تحديد مكان لإجراء الحفريات وحفر الأنفاق في حي سلوان – بالطبع دون موافقة السكان الفلسطينيين. غالبًا ما تؤدي هذه الأعمال إلى تشقق الجدران والأرضيات المتهدمة وحفر المجاري في الطرق[48]. تدفع وزارة الإسكان الإسرائيلية رواتب الحراس المسلحين الذين يرافقون المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة.
صندوق إسرائيل للأراضي (ILF)	קק"ל הקרן לאדמות ישראל Israel Land Fund ILF تأسست كمنظمة غير هادفة للربح من قبل [أرييه كينغ] عام ٢٠٠٧، وهو ناشط يميني متطرف وعضو في مجلس بلدية القدس. يعمل "الصندوق" على "شراء" الأراضي ونقل ملكيتها إلى المستوطنين اليهود في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة.

ماذا يفعلون	يستحوذ "الصندوق" على "أرض إسرائيل للشعب اليهودي" ، وفقًا لموقعها على الإنترنت ، "بيتًا بيتًا ، بالقرعة ، ويضمن صندوق أرض إسرائيل بقاء أرض إسرائيل في أيدي الشعب اليهودي إلى الأبد ."
من يتعامل معهم	يضطر الفلسطينيون مجابهة غزو المستوطنين على ممتلكاتهم ومجتمعاتهم في القدس الشرقية .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	يعمل [أرييه كينغ] على تأمين مصالح منظمات المستوطنين في القدس الشرقية ، وبالتالي زيادة التمييز ضد الفلسطينيين والحد من تطور مجتمعهم ، وذلك من خلال موقعه كنائب لرئيس بلدية القدس وعضو في مجلس المدينة .[49]

الإقامة والمجال الخاص

وزارة الداخلية	משרד הפנים الوزارة المسؤولة عن جميع قضايا الحكم المحلي والمواطنة / الإقامة في إسرائيل والقدس الشرقية .
ما هي مهماتها؟	الوزارة مسؤولة عن الحكم المحلي ، والإشراف على المجالس البلدية والمجالس المحلية ، والانتخابات ، والجمعيات ، والإشراف على التخطيط والبناء . كما تقرر منح الجنسية وحالة الإقامة الدائمة ، وتصدر تأشيرات الدخول وتأشيرات الإقامة ، وتتعامل مع جميع الأمور الإدارية مثل تسجيل الولادة والوفاة والزواج ، وإصدار بطاقات الهوية الإسرائيلية ، وجوازات السفر وجوازات المرور (وثائق السفر الخاصة للمقيمين) .
من عليه أن يتعامل معهم	كل شخص لديه حاجة تتعلق بالإقامة ، بما في ذلك بطاقات هوية الإقامة الشخصية ، ولم شمل الأسرة ، وتسجيل الأطفال ، ووثائق السفر/ تأشيرة العودة .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	أحد الجوانب الرئيسية للتمييز ضد الفلسطينيين المقدسيين يرجع إلى وضعهم حسب "القانون الإسرائيلي" "مقيمين" وليس مواطنين ، وهي صفة أقل من حقوق ويمكن إلغائها . أصبحت وزارة الداخلية في القدس الشرقية رمزا لسياسات الاحتلال الإسرائيلي والتمييز ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة . إن معظم الفلسطينيين في القدس عالقون بين المطرقة والسندان . لا يمكنهم بناء منازل على أراضيهم ، وسيفقدون إقامتهم في حالة مغادرتهم المدينة لمدة سبع سنوات . وبالتالي حقوقهم في المدينة مهددة . ويتعرضون لتهديد دائم بإلغاء الإقامة لعدد من الأسباب التي تفرض عليهم فقط وليس على المواطنين الإسرائيليين ، بما في ذلك : -عدم إثبات مركز الحياة -الزواج من غير المقدسيين -السفر للخارج لمدة تزيد عن ٧ سنوات -التقدم بطلب للحصول على الجنسية في دولة أجنبية[50] . أصدرت الكنيست في ٣١ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ ، "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل" (أمر مؤقت) – ٢٠٠٣ ، الذي يحظر لم شمل الأسرة للحصول على الإقامة أو وضع المواطنة في الحالات التي يكون فيها أحد الزوجين فلسطينيًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة (أو ، مثل أضيفت عام ٢٠٠٧ من "دول معادية" مثل لبنان أو سوريا أو إيران أو العراق) . كما يحرم القانون الأطفال المولودين لمواطن إسرائيلي من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الحصول على الجنسية .[51]
مؤسسة التأمين الوطني	המוסד לביטוח לאומי National Insurance Institute of Israel تعتبر مؤسسة التأمين الوطني هيئة حكومية مسؤولة عن "الضمان الاجتماعي" لمواطني دولة إسرائيل ، وهي مؤسسة رئيسية قي تقرير السياسية من أجل تهجير الفلسطينيين من القدس .

ماذا يفعلون	تنفذ مؤسسة التأمين الوطني السياسة الاجتماعية للدولة وتوفر الأساس المالي لمعيشة السكان الضعفاء والأسر في مجالات تتعلق بقضايا مثل البطالة، والمعاشات التقاعدية، والتأمين الصحي، والأمومة / الولادة، وبدل الأطفال، وإصابات العمل، والعجز العام، والإفلاس، إلخ. لا تمنح مؤسسة التأمين الوطني حقوقاً حسب القانون لأي مقيم لا يعيش "بشكل فعال" في المدينة. يوجد لدى مؤسسة التأمين الوطني فريقها الخاص من المحققين الذين يفحصون المعلومات المقدمة من المقيمين المتقدمين للحصول على هذه الحقوق.
من عليه أن يتعامل معهم	يجب على كل مواطن أو مقيم يبلغ من العمر ١٨ عامًا، وبناءاً على القانون، أن يفتح ملفًا لدى مؤسسة التأمين الوطني، لكن هذا الملف لا يُفتح تلقائيًا للمقيمين الفلسطينيين، الذين عادةً ما يؤخرون طلباتهم حتى يحصلوا على دخل من أجل دفع الاشتراكات. كل فلسطيني يطلب عادة أي نوع من المنفعة من مؤسسة التأمين الوطني (التي يستحقها بموجب القانون، باعتباره مقيم يدفع الضرائب)، وفي حالة يُشتبه في حالته (احتيال أو كذب) ويتم النظر في قضيته لمزيد من التحقيق. قد يستغرق التحقيق ما يقرب من عام أو ما يصل إلى عامين. في حين تستغرق عمليات تقديم الطلب والتحقيقات في فرع القدس الغربية التابع لمؤسسة التأمين الوطني فترة معقولة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٥ يومًا.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	مؤسسة التأمين الوطني هي أحد رموز السلطة الإسرائيلية في القدس الشرقية. ترتبط تحقيقات مؤسسة التأمين الوطني حول ما إذا كان المستفيد "شرعيًا" ارتباطا وثيقًا بمعايير "مركز الحياة"، التي يجب على الفلسطينيين المقدسيين أن يثبتوا على أساسها أن مركز حياتهم في مدينة القدس. يؤدي عدم إثبات ذلك إلى إلغاء حقوقهم الاجتماعية وفي بعض الحالات إلغاء "إقامتهم الدائمة" برمتها، وتشريدهم من مدينتهم وبعيدًا عن عائلاتهم[52]. إن قضايا التحقيق حول الأهلية عملية طويلة يتم خلالها حرمان المتقدمين من أي حماية اجتماعية وتأمين صحي. تعرضت تحقيقات مؤسسة التأمين الوطني لانتقادات من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان لخرقها مبادئ الإدارة السليمة والانتهاك الجسيم لحقوق السكان الفلسطينيين في القدس. إن هذه التحقيقات لا تتبع مبادئ الحياد ولا الإجراءات القانونية الواجبة. غالبًا ما ينتهك المحققون حقوق الخصوصية لمقدمي الطلبات عندما يزورونهم في منازلهم. تقوم مؤسسة التأمين الوطني على وجه التحديد بالتحقيق مع الأزواج ذوي الإقامة المختلطة، أي في حالة أن أحدهما فلسطينيًا يحمل بطاقة هوية مقدسية والآخر يحمل بطاقة هوية من الضفة الغربية. لذلك، كثيرا ما تطلب وزارة الداخلية من المتقدمين بطلبات "لم الشمل" فتح ملف في مؤسسة التأمين الوطني. وتتلقى وزارة الداخلية نتائج التحقيق من مؤسسة التأمين الوطني. إذا وجد محقق مؤسسة التأمين الوطني دليلا على أن المتقدمين مقيمين خارج حدود بلدية القدس (مما يعني أنهم في الضفة الغربية)، فلن يرفضوا فقط طلب لم شمل العائلة، بل سيستخدمون أيضًا نتائج التحقيق كأساس لإلغاء صفة وهوية الإقامة الدائمة لمقدمي الطلب[53]. نشر مراقب الدولة، القاضي (المتقاعد) جوزيف حاييم شابيرا، تقريراً خاصاً عن مدينة القدس، وذلك في ٢ حزيران (يونيو) ٢٠١٩. ويصف التقرير "معالجة الدولة للأحوال المدنية لسكان القدس الشرقية" السلوك المعيب لوزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني تجاه فلسطينيي القدس الشرقية، والذي "يضر حقوقهم في كثير من الأحيان بطريقة قاسية جدًا، لإعمال وتفعيل حقوقهم بالكامل كمقيمين دائمين، وكأشخاص عاشت عائلاتهم في البلاد قبل سنوات من قيام دولة إسرائيل، فإن الحكومة تجبرهم على "اللجوء إلى المحاكم القضائية للمطالبة والوفاء بحقوقهم في الحالة المدنية وغيرها من الحقوق المستمدة من هذا الوضع[54]."

التعليم

وزارة التعليم	هيئة حكومية تقوم بالإشراف على مؤسسات التعليم العام في إسرائيل، بما في ذلك التشريع والتخطيط لخدمات التعليم، ومنح إجازة ترخيص عمل المهنيين في مجال التربية والتعليم. מדינת ישראל משרד החינוך STATE OF ISRAEL MINISTRY OF EDUCATION
ماذا يفعلون	وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن المؤسسات التعليمية، بما في ذلك رياض الأطفال والمدارس والتعليم العالي والتعليم غير النظامي.

من عليه أن يتعامل معهم	يفرض على المدارس الفلسطينية أن "تستجيب" لتوجيهات بلدية القدس، وتعتمد عليها أيضًا في الميزانيات إنّ السلطة الفلسطينية ليس لها "ولاية قضائية" في القدس الشرقية. وقد أصبح تدريس المنهاج الإسرائيلي شرطاً لحصول مدارس القدس الشرقية على مخصصات التمويل من وزارة التربية والتعليم. وقد وافق عضو الكنيست اليميني السابق نفتالي بينيت في عام ٢٠١٧ على خطة عمل لتوفير الدعم المالي للمدارس التي تدرس المناهج الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة فقط.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	يتطلب قانون التعليم الإلزامي الإسرائيلي (١٩٤٩) من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٦ عامًا الالتحاق بالمدرسة، مما يمنحهم الحق في التعليم العام المجاني بغض النظر عن الوضع القانوني لوالديهم. ومع ذلك، لا يزال النظام العام يمثل أقل من نصف الطلاب الفلسطينيين، في حين أن البقية مسجلين في مدارس خاصة أو شبه خاصة معترف بها ولكنها غير رسمية. في ٢٠١٨-٢٠١٩، بلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية (١١٠,٢٩٣). فقط (٣,٤١٪) (٥٢٧، ٤٥) منهم التحقوا بنظام التعليم العربي الرسمي (تديره الدولة / البلدية وبتمويل كامل)، (٩,٤٣٪) (٤٨,٣٦٨) التحقوا بالتعليم العربي المعترف به ولكن غير الرسمي (تعليم خاص، مرخص من وزارة التربية والتعليم وجزئياً ممول) وحضر (٢,١٨٪) (١٦,٣٩٨) من التلاميذ التعليم العربي الخاص.[55] نشر مراقب الدولة الإسرائيلي تقريرًا عن التعليم في القدس الشرقية في عام 2019، حيث قدم بيانات وفضح وضعًا خطيرًا مع فقدان أكثر من (٣,٠٠٠) فصل دراسي، ومعدلات عالية للتسرب من المدرسة وعدد كبير من الأطفال الذين "يختفون" من إشراف نظام التعليم.[56] وأشار مراقب الدولة إلى أن حوالي (١٠,٨٠٠) طفل تتراوح أعمارهم بين (٦ و١٨) سنة تسربوا من المدارس الرسمية. بلغت نسبة التسرب من المدارس الثانوية في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٨ (٥,٢٦٪) وهي نسبة عالية جدًا ليس فقط بالمقارنة مع المعدل الوطني (٤,٥٪) ولكن أيضًا مقارنة بالمجتمع العربي في إسرائيل باستثناء القدس (٥,٧٪).[57] تخصص خطة إسرائيل الخمسية للقدس الشرقية (خطة ٣٧٩٠) حوالي (٥٠٠) مليون دولار أمريكي للتعليم، وتستثمر بشكل أساسي في التعليم غير الرسمي، والدراسات العبرية والتكنولوجيا، وفي تعزيز مناهج "إسرائيلية" للنظام التعليمي في القدس الشرقية، والضغط على المدارس لتدريس المناهج الإسرائيلية – بهدف السيطرة على الرواية الوطنية الفلسطينية والهوية الوطنية لجيل الشباب الفلسطيني في المدينة.[58]
إدارة التعليم في القدس (مانحي)	مانحي هي هيئة مشتركة من الحكومة المركزية إلى جانب البلدية وتأتي أموالها من كل من الحكومة المركزية وخزائن البلدية.
ماذا يفعلون	مسؤولون عن التعليم في القدس بما في ذلك الآلاف من رياض الأطفال والمدارس.
من يتعامل معهم	حوالي ثلث أطفال المدارس الفلسطينيين في القدس الشرقية يذهبون إلى مدارس البلدية.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	التمييز في نظام التعليم في القدس الشرقية ذو شقين: ١) يعاني نظام التعليم العربي في القدس من نقص حاد في الفصول الدراسية والمباني والبنية التحتية والتمويل. ٢) يضغط نظام التعليم الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية لتدريس المنهاج الإسرائيلي بدلاً من المنهاج الفلسطيني، في انتهاك للقانون الدولي والاتفاقيات السابقة[59]. كما أن البلدية مسؤولة عن عدم كفاية عدد الفصول الدراسية المتاحة في القدس الشرقية، حيث أن دائرة المباني العامة التابعة لها لا توافق على خطط البناء في أحياء القدس الشرقية. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، "طلبت بلدية القدس تخصيص (١٦٪) فقط من ميزانيتها لبناء الفصول الدراسية في القدس الشرقية، على الرغم من أن نسبة الطلاب الفلسطينيين في القدس تساوي (٣٦٪) من إجمالي عدد الطلاب في المدينة[60]." تضطر مدارس القدس الشرقية إلى طلب الكتب المدرسية المعتمدة من قبل بلدية القدس، وذلك منذ العام ٢٠١١. يعتبر فرض تدريس المنهاج الإسرائيلي على المناهج المدرسية في القدس الشرقية انتهاكًا مباشرًا لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير. ونظرًا لعدم اعتراف الجامعات الإسرائيلية بامتحان التوجيهي الفلسطيني، فإنه يتم تحفيز العائلات الفلسطينية على إرسال أبنائهم إلى المدارس التي تقدم الامتحان الإسرائيلي (البجروت)
مجلس التعليم العالي (CHE)	هيئة مستقلة تأسست عام ١٩٥٨ لتكون السلطة المسؤولة عن تطوير التعليم العالي. تتلقى [CHE] التمويل من الحكومة وذلك من خلال وزارة التربية والتعليم.

ماذا يفعلون	اعتماد المؤسسات التعليمية واعتماد الدرجات العلمية وتغييرات البرامج ومنح إجازة العمل للمؤسسات التعليمية الأجنبية. تعود إليها مسؤولية صيانة وتوسيع وتطوير الجامعات الحكومية.
من عليه أن يتعامل معهم	الأكاديميين وخريجو الجامعات والمعاهد الدراسية العليا والمدارس والطلاب.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	يتمتع وزير التعليم الإسرائيلي بعضويته ورئاسة مجلس التعليم العالي بحكم منصبه، وعليه فإن تدخله السياسي في شؤون التعليم العالي بات أمراً مسلماً به وواضحاً. يحصل الفلسطينيون في القدس الشرقية على تعليم عال أقل بكثير من المواطنين اليهود. ويفرض عليهم عبور وحواجز ونقاط التفتيش العسكرية على الطرق بين الأحياء والمدن، للوصول إلى الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن ناحية أخرى لا يمكن قبول طلباتهم للدراسة مباشرة في الجامعات الإسرائيلية، وذلك بسبب دراستهم وحصولهم على شهادة الدراسة الثانوية الفلسطينية وليس شهادة "البجروت" الإسرائيلية بالإضافة إلى "مسألة اللغة العبرية"، باعتبار أن غالبية الشبان الفلسطينيون المقدسيون لا يتقنون اللغة العبرية في كثير من الحالات. وأيضاً إن عدم الاعتراف الرسمي الإسرائيلي بالدرجات العلمية من الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي يجعل من الصعب على المعلمين الفلسطينيين المحليين دخول الجامعات. هذا وقد صدر في السنوات الأخيرة عدة مشاريع حكومية لتقليص هذه الفجوات.

الترويج للسياحة والتراث

وزارة السياحة	ISRAEL MINISTRY OF TOURISM هيئة حكومية، هدفها الأساسي هو زيادة النشاط الاقتصادي في مجال السياحة (أي زيادة السياحة).
ماذا يفعلون	سياسات التخطيط والتطوير والتسويق في صناعة السياحة
من عليه أن يتعامل معهم	القدس الشرقية منطقة سياحية تضم البلدة القديمة والمواقع الدينية الرئيسية فيها والمواقع التاريخية. هذا ويعتمد الكثير من سكان القدس الشرقية على السياحة لتأمين رزقهم – في الفنادق والمطاعم ووكالات الرحلات، أو كمرشدين سياحيين وسائقين والمتاجر والأسواق.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	"الرواية الإسرائيلية" في قضايا السياحة منظمة وقوية، وتملي وزارة الاتصالات بصرامة تمثيل "الرواية الصهيونية" للبلاد. في ظل هذه الخلفية، كانت هناك محاولات عديدة لمنع سكان القدس الشرقية من العمل كمرشدين سياحيين مرخصين من خلال تشريعات إسرائيلية[61]. بدأت وزارة السياحة منذ عام ٢٠١٠ في مراجعة تراخيص المتاجر السياحية، ولم يتم إصدار تراخيص جديدة منذ ذلك الحين. وإن الطريقة الوحيدة للفلسطينيين ليصبحوا "بائعين" هي الوراثة العائلية، حيث يواصلوا الحصول على الترخيص من خلال الروابط العائلية. ونتيجة لذلك، فإن الدخل الناتج عن متاجر الهدايا التذكارية، وهو تدفق نقدي حيوي للاقتصاد الفلسطيني، قد انخفض باستمرار على مدى العقد الماضي[62]. تعمل وزارة الاتصالات بشكل وثيق مع منظمة المستوطنين "إيلعاد"، وتروج لمشروع التلفريك في المدينة القديمة. لم تمنح إسرائيل أي تصاريح تقريبًا لبناء فنادق فلسطينية جديدة في القدس الشرقية[63]، عملت وزارة الاتصالات، من بين هيئات إسرائيلية رسمية أخرى، على تحفيز التوسع في الفنادق الإسرائيلية – بما في ذلك بناء ثلاث كتل فندقية ضخمة في حي الشيخ جراح.
دائرة السياحة (بلدية القدس)	THE OFFICIAL JERUSALEM TRAVEL SITE الهيئة المسؤولة عن البنية التحتية للسياحة على المستوى المحلي.

ماذا يفعلون	إدارة وتطوير الأمور المتعلقة بالسياحة والمواقع السياحية في المدينة
من عليه أن يتعامل معهم	المقدسيون العاملون في مجال السياحة بشكل كبير.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	السياحة هي أداة واضحة لترويج "الرواية اليهودية" والأساطير وإدارة الفضاء والمساحة الجيوغرافية والسيطرة الكاملة عليها. إنّ سياسة السياحة الإسرائيلية تسير على المستويين الوطني والبلدي لتشويه الرواية الفلسطينية والتخلص من الفلسطينيين ومن هويتهم وممتلكاتهم[64]. تفرض بلدية القدس ضرائب بلدية مرتفعة على الفنادق وغيرها من الأعمال التجارية المرتبطة بالسياحة في القدس الشرقية، مما يبقي التكاليف التشغيلية عند مستوى أعلى بكثير مما هو متاح للفلسطيني العادي[65]. حدد مسؤولو البلدية المناطق التي تقع فيها غالبية الفنادق ومحلات بيع التذكارات والمطاعم السياحية كمناطق من الدرجة "أ"، مما يعني أنه يتم تحصيل أعلى معدلات الضرائب من تلك الأماكن.[66]
شركة لإعادة إعمار الربع اليهودي وتطويره	The Company for the Reconstruction and Development of the Jewish Quarter in the Old City of Jerusalem Ltd. شركة إعادة إعمار وتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس هي شركة حكومية مملوكة من قبل وزارة الإسكان وبلدية القدس والتي تم تأسيسها لترميم وتطوير الحي اليهودي باعتباره حيًا قوميًا ودينيًا وتاريخيًا وحيويًا.
ماذا يفعلون	الشركة مسؤولة عن تطوير وإدارة المواقع الأثرية العامة في الحي اليهودي في المدينة القديمة
من يتعامل معهم	تأثير على الحياة اليومية للفلسطينيين في البلدة القديمة.
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	في عام ١٩٧٨ قررت المحكمة الإسرائيلية العليا حرمان فلسطيني القدس الشرقية من حق العيش في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة. فكان الحكم الشهير الذي حرم من حق [محمد سعد بركان]، وهو فلسطيني ولد وعاش في المنطقة (حارة المغاربة/ حارة الشرف) التي أصبحت فيما بعد "حارة يهودية" قبل عام ١٩٤٧ وأراد العودة إلى منزله بعد عام ١٩٦٧. في حين أنكرت المحكمة حق محمد سعد بركان في تحقيق ذلك. يستخدم المستوطنون اليهود ذريعة ادعاء الملكية قبل عام ١٩٤٨ للاستيلاء على العديد من المنازل الفلسطينية في الأحياء الإسلامية والمسيحية المجاورة في البلدة القديمة.[67]
مؤسسة تراث الجدار الغربي	הקרן למורשת הכותל המערבי The Western Wall Heritage Foundation مؤسسة حكومية برعاية ديوان رئيس الوزراء برئاسة حاخام الحائط الغربي.
ماذا يفعلون	تطوير وإدارة أعمال الترميم والصيانة في الحائط الغربي وبلازا الحائط الغربي وكذلك إدارة حفريات أنفاق الحائط الغربي. تقوم بجولات في أنفاق الحائط الغربي لعامة الناس والمجموعات السياحية الطلابية والجنود.
من عليه أن يتعامل معهم	الفلسطينيون تتأثر منازلهم من الحفريات في ظلها (الحد الأدنى من التفاعل مع السكان).
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	المسؤول عن فتح النفق من جانب واحد في عام ١٩٩٦، مما تسبب في "هبة جماهرية فلسطينية" واشتباكات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. حفريات تحت منازل الفلسطينيين في البلدة القديمة وخاصة في الحي الإسلامي.

«الأمان»	
الشرطة	شرطة "محافظة القدس" هي منطقة إقليمية للشرطة المدنية الإسرائيلية . وتشمل واجباتها محاربة الجريمة، ومراقبة المرور، والحفاظ على السلامة العامة، ومكافحة الإرهاب . وهي تعمل تحت سلطة وزير الأمن الداخلي . المقر الوطني لشرطة إسرائيل موجود في القدس الشرقية . بما أن الجيش الإسرائيلي ليس له "ولاية قضائية : في القدس، فإن الشرطة هي القوة المسلحة الرئيسية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية .
ماذا يفعلون	تحافظ شرطة القدس على السيطرة "البوليسية" على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بالقوة . كما أنه يعكس مطالبة إسرائيل بالسيادة على الأماكن المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة . تدير شرطة القدس أيضًا نظام نقاط التفتيش حول المدينة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوات الجيش الإسرائيلي .
من عليه أن يتعامل معهم	يواجه الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية بشكل مستمر الشرطة الإسرائيلية، بسبب "التجاوزات الأمنية" للمناطق الفلسطينية وتواجد الشرطة على حواجز نقاط التفتيش حول المدينة . ويتم اعتقال أي شخص تحمله قوات الشرطة المسؤولية أو يتهم أو يُدان بأعمال معادية لإسرائيل . المشاة والمارة الفلسطينيون الذين قد يتعرضون للتفتيش الجسدي التعسفي بسبب أي اشتباه من الشرطة للقيام بعمل ما وحتى للاشتباه في وجود نشاط "إرهابي"
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	شرطة القدس، بصفتها القوة المسلحة الإسرائيلية في القدس، هي أوضح تعبير عن سلطة الاحتلال في القدس الشرقية، حيث تعيش المدينة حالة عسكرة مستمرة . من أجل فرض الاحتلال، فإن شرطة القدس كبيرة بشكل غير متناسب مع كثافة (حجم) السكان، وتشارك في حياة سكان القدس الشرقية بما يتجاوز النطاق الضروري لعمل الشرطة . إن أساليب عنف الشرطة في القدس الشرقية عالية، حيث خلفت في السنوات الأخيرة أعدادًا متزايدة من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين المصابين بجروح خطيرة . جعلت شرطة القدس حي العيساوية في القدس الشرقية منذ عدة سنوات مثالاً على أساليب عنف الشرطة والعقاب الجماعي[68] . لا يعمل الفلسطينيون في القدس الشرقية في جهاز الشرطة الإسرائيلية منذ الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ إن شرطة الحدود (MAGAV) هي الفرع العسكري للشرطة الإسرائيلية . وتنتشر وحداتها القتالية الخاصة المعروفة بتكتيكاتها العدوانية في مناطق مضطربة، حيث توجد مخاطر أكبر لوقوع أعمال عنف، أي في المناطق الفلسطينية بالقدس والقرى المحيطة بها بشكل أساسي .
«الشباك»	بالعبرية Shabak، اختصار لـ Sherut ha-Bitachon ha-Klali ؛ الإنجليزية : وكالة الأمن الإسرائيلية أو خدمات الأمن العام (تم تأسيس جهاز مكافحة التجسس والأمن الداخلي الإسرائيلي كأحد ثلاثة أجهزة سرية في إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، إلى جانب المخابرات العسكرية (أمان) والمخابرات الخارجية (الموساد لاحقًا) .
ماذا يفعلون	إجراء استخبارات داخلية مضادة تركز على التخريب المحتمل والأنشطة الإرهابية والمسائل الأمنية ذات الطبيعة السياسية القوية .
من عليه أن يتعامل معهم	يخضع جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة لرقابة إسرائيلية صارمة .

كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	إن الشاباك يقود طليعة العمليات السرية ضد "المقاومة الفلسطينية" ، وأيضاً "تجنيد" المخبرين والعملاء . لقد اتهمت منظمات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية ودولية مرارًا وتكرارًا الشاباك بمواصلة أساليب التعذيب على الرغم من صدور قرار محكمة إسرائيلية عام ١٩٩٩ بمنع التعذيب .
الأمن الخاص	هناك حراس ليسوا ضباط شرطة ، بل هم مواطنون عسكريون سابقون مدربون تدريباً عالياً على برامج مكافحة الإرهاب وزرعوا في قلب المجتمعات الفلسطينية لحماية مجموعة صغيرة من المستوطنين .
ماذا يفعلون	يعيش حوالي (٣,٠٠٠) مستوطن في قلب المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية . ويحتفظون بميليشياتهم الخاصة المكونة من حراس مسلحين ، حيث يتمتعون بأمن خاص وبتمويل من وزارة الإسكان والعمل بالتعاون مع الشرطة الإسرائيلية .
من عليه أن يتعامل معهم	الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من جيوب المستوطنين أو بالقرب منها .
كيف يتأثر الفلسطينيون / يتعرضون للتمييز	تقوم هذه القوة الأمنية الخاصة المسلحة التي ترافق المستوطنين و "تحميهم" عند عدوانهم واستفزازهم للسكان الفلسطينيين .

(Endnotes)

1 انظر على سبيل المثال: Defense for Children International – Palestine, "Israel Targets Palestinian Children in East Jerusalem with Harsh Policies," 28 November 2015, available at: https://nwttac.dci-palestine.org/israel_targets_palestinian_children_in_east_jerusalem_with_harsh_policies.

2 الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – مؤسسة باسيا ، 2017 : التعليم في القدس 2016 :
http://passia.org/publications/109

3 انظر على سبيل المثال :
Ir Amim, Displaced in Their Own City, Jerusalem: June 2015, p. 20, available at: http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim_ENG_for%20web_0.pdf.

4 JIPR, Statistical Yearbook of Jerusalem 2020; ACRI, East Jerusalem – Facts and Figures, 2019

5 جمعت المدينة (906) مليون شيكل كضرائب عقارية في عام 2019 ، (14.6٪) منها من أحياء فلسطينية ، انظر إلى :
JIPR, Statistical Yearbook of Jerusalem 2020.

6 Khamaisi, Rasim M., Discrimination against Palestinian Citizens in the Budget of Jerusalem Municipality and Government Planning: Objectives, Forms, Consequences, Background Paper Roundtable (4), Ramallah: MAS, April 2020.

7 Arafeh, Nur, "Economic Collapse in East Jerusalem: Strategies for Recovery," Al-Shabaka, 30 November 2016, available at: https://al-shabaka.org/briefs/economic-collapse-east-jerusalem-strategies-recovery/.

8 JNF, https://www.jnf.org/.

9 انظر على سبيل المثال :
Drucker, Raviv, "Israeli Right's New Bank – the Jewish National Fund," Haaretz, 8 November 2019, available at: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-settlements-jewish-national-fund-kkl-jerusalem-buying-west-bank-1.8094953; "KKL-JNF – Israeli Government Covenant", available at https://www.kkl-jnf.org/about-kkl-jnf/kkl-jnf-id/kkl-jnf-israeli-government-covenant/.

10 Blau, Uri, "Exclusive: Documents reveal decades of close cooperation between JNF and Elad," 972Magazine, 19 October 2020, available at: https://www.972mag.com/exclusive-jnf-elad-jerusalem/.

11 PeaceNow, "A new proceeding reveals that Elad is using the JNF's name to conduct the eviction proceedings of the Sumarin family," 13 October 2020, available at https://peacenow.org.il/en/a-new-proceeding-reveals-that-elad-is-using-the-jnfs-name-to-conduct-the-eviction-proceedings-of-the-sumarin-family.

12 "KKL-JNF – Israeli Government Covenant", available at https://www.kkl-jnf.org/about-kkl-jnf/kkl-jnf-id/kkl-jnf-israeli-

government-covenant/.

13 انظر على سبيل المثال:
PeaceNow, The Jerusalem Municipality Opens a Spring for Israelis Only, 19 February 2018, available at: https://peacenow.org.il/en/jerusalem-municipality-opens-spring-israelis.

14 انظر على سبيل المثال:
Ir Amim, Shady Dealings in Silwan, May 2009, http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Silwanreporteng.pdf

15 انظر على سبيل المثال:
B'Tselem, "Mount Scopus Slopes National Park and the harm it causes al-'Esawiyah and a-Tur," 16 September 2014 /updated 20 July 2015, available at: https://www.btselem.org/jerusalem/national_parks_mount_scopus_slopes; and Notice of Appeal regarding the decision to approve the "Mount Scopus National Park" Plan, at: http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/NPappeal_English_Final_with3maps1.pdf.

16 انظر إلى موقع هيئة تنمية القدس الإلكتروني:
https://www.jda.gov.il/en/category/jda-initiatives/.

17 المصدر السابق.

18 Who Profits, "Tracking Annexation: The Jerusalem Light Rail and the Israeli Occupation," Flash Report, July 2017, available at: https://whoprofits.org/wp-content/uploads/2018/06/old/tracking_annexation_-_the_jerusalem_light_rail_and_the_israeli_occupation.pdf.

19 انظر على سبيل المثال:
"The American Road, East Jerusalem," https://bimkom.org/eng/the-american-road/; "Israel builds road to link settlements as West Bank annexation nears", Ynet, 15 June 2020, available at: https://www.ynetnews.com/article/B1Dsqkrp8; "Israeli state's "apartheid" settlement practices in east Jerusalem," POICA, 13 March 2020, available at, http://poica.org/2020/03/israeli-states-apartheid-settlement-practices-in-east-jerusalem/.

20 ACRI, East Jerusalem – Facts & Figures, March 2019.

21 Meir Margalit, No Place Like Home – House Demolitions in East Jerusalem, ICAHD, 2007; B'Tselem, A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem, May 1995; BIMKOM, Trapped by Planning, op.cit.

22 كما هو منصوص عليه في مخطط القدس رقم 2000، انظر إلى:
BIMKOM, Trapped by Planning – Israeli Policy, Planning and Development in the Palestinian Neighborhoods of East Jerusalem, 2014, available at: http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/TrappedbyPlanning.pdf.

23 Peace Now, "Jerusalem Municipal Data Reveals Stark Israeli-Palestinian Discrepancy in Construction Permits in Jerusalem,", 12 September 2019, available at: https://peacenow.org.il/en/jerusalem-municipal-data-reveals-stark-israeli-palestinian-discrepancy-in-construction-permits-in-jerusalem.

24 انظر على سبيل المثال:
Ir Amim, The State Of Education In East Jerusalem: Failing Infrastructure, August 2019, available at: https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/State%20of%20Education%20in%20East%20Jerusalem%202019.pdf.

25 المصدر السابق.

26 أبطلت إسرائيل المخططات الهيكلية الأردنية دون استكمال إجراءات التخطيط التي بدأت أو صياغة خطط جديدة للأحياء الفلسطينية التي تم ضمها الآن، وجمدت عمليات تسجيل الأراضي لأصحاب الأملاك غير اليهود، وذلك من خلال تطبيق قانونها على القدس الشرقية، بما في ذلك قانون التخطيط والبناء لعام 1965.

27 International Crisis Group, Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Report no. 202, 12 June 2019, available at: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/202-reversing-israels-deepening-annexation-occupied-east-jerusalem.

28 المصدر السابق.

29 "The New Israeli Land Reform," Adalah's Newsletter, Vol. 63, August 2009, available at: https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/features/land/The_Israeli_Land_Reform_edited_english_26_8_09.pdf; see also Ruling Palestine – A History of the Legally Sanctioned Jewish-Israeli Seizure of Land and Housing in Palestine, Bethlehem: COHRE and BADIL, May 2015, available at: http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publications/Ruling%20Palestine.pdf.

30 تقديرات منظمة «السلام الآن»، 2019.

31 فإن 99٪ من جميع أعمال البناء التي بدأتها الحكومة في القدس الشرقية منذ عام 1967 (حوالي 55,335 وحدة سكنية) كانت مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين، بينما خصصت 1٪ فقط من أعمال البناء (600 وحدة سكنية) للفلسطينيين (منظمة «السلام الآن»، خريطة المستوطنات 2019). كما تم إصدار 4٪ 30 فقط من تصاريح البناء الإسرائيلية التي تمت الموافقة عليها في القدس الشرقية بين عامي 1991 و2018 للأحياء الفلسطينية، حيث يعيش 60٪ من سكان القدس الشرقية. في حين صدر (7٪ 45) من إجمالي 48,201 تصريحًا للإسرائيليين في المدينة للمستوطنات.
(Peace Now, Jerusalem Municipal Data Reveals Stark Israeli-Palestinian Discrepancy in Construction Permits in Jerusalem, 12 September 2019).
تم تطوير (1,579) وحدة سكنية فقط في الأحياء الفلسطينية في عام 2019، مقابل (19,658) في المناطق الإسرائيلية.
(Ir Amim, 2019: A Record Year for House Demolitions, 24 February 2020).

32 BIMKOM, Trapped by Planning, op.cit., Margalit, Meir, Demolishing Peace – House Demolitions in East Jerusalem 2000-2010, Jerusalem: IPCC, 2014, available at: http://capi.org.il/wp/wp-content/uploads/2014/08/Demolishing-Peace.pdf; Shragai, Nadav, "Peace Now: IDF carried out only 3 percent of settlement demolition orders," Haaretz, 4 December 2007.

33 Ir Amim, Absentees against Their Will – Property Expropriation in East Jerusalem under the Absentee Property Law, July 2010, available at: https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Absentees_against_their_will.pdf; The Absentee Property Law and Its Implementation in East Jerusalem, Norwegian Refugee Council, May 2013, available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/the-absentee-property-law-and-its-implementation-in-east-jerusalem.pdf; for the Law itself see: https://www.adalah.org/en/law/view/538.

34 Legal Memo: The Absentee Property Law and its Application to East Jerusalem, Norwegian Refugee Council, February 2017, available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/legal-opinions/absentee_law_memo.pdf.

35 عينت وزارة العدل في عام 2017 (حنانيل جورفينكل)، وهو مستوطن يقود جمعية تهدف إلى تطوير المستوطنات في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، لإدارة الممتلكات في القدس الشرقية تحت إشراف

الحارس العام. وبات هناك ارتفاع حاد في دعاوى الإخلاء ضد المستأجرين الفلسطينيين في الشيخ جراح وأماكن أخرى منذ ذلك الحين. انظر على سبيل المثال:
"The Israeli Justice Ministry's Man Who Settles Jews in Arab East Jerusalem," Haaretz, 9 March 2018.

36 انظر على سبيل المثال: A Privatized Heritage: How the Israel Antiquities Authority Relinquished Jerusalem's Past, Jerusalem: Emek Shaveh, 2014, available at: http://alt-arch.org/en/wp-content/uploads/2014/11/Privatized-Heritage-English-Web1.pdf; Ofran, Hagit, "Invisible Settlements in Jerusalem,", Palestine-Israel Journal, Vol. 17, No. 1, March 2011; and "In East Jerusalem, the settler project is expanding underground," 972 Magazine, October 2020, available at: https://www.972mag.com/city-of-david-elad-palestinians/.

37 International Crisis Group, Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Report No. 202 / Middle East & North Africa, 12 June 2019, available at: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/202-reversing-israels-deepening-annexation-occupied-east-jerusalem.

38 المصدر السابق.

39 "PM said to offer Peretz Jerusalem ministry, settler oversight to split Yamina," Times of Israel, 13 May 2020, available at: https://www.timesofisrael.com/liveblog-may-13-2020/.

40 انظر على سبيل المثال:
B'Tselem, This is Jerusalem: Violence and Dispossession in al-'Esawiyah, May 2020, available at: https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202005__this__is__jerusalem__violence__and__dispossession__in__al__esawiyah__eng.pdf; "Dozens protest in Jerusalem against police violence," AP, 9 June 2020.

41 "Jordan protests after Israeli minister suggests changing Temple Mount status quo," Times of Israel, 14 August 2019, available at: https://www.timesofisrael.com/jordan-rebukes-israeli-minister-for-wanting-to-change-temple-mount-status-quo/.

42 Emek Shaveh, Antiquities in the Basement: Ideology and Real Estate at the Expense of Archaeology In Jerusalem's Old City, p. available at: http://alt-arch.org/en/wp-content/uploads/2016/02/Taktsirim-Eng-Web-03.pdf; "Irving Moskowitz, US pro-settlement philanthropist, dies at 88," Times of Israel, 17 June 2016, available at: https://www.timesofisrael.com/irving-moskowitz-us-jewish-philanthropist-dies-at-88/.

43 Ofran, Hagit, Annex and Dispossess – Use of the Absentees' Property Law to Dispossess Palestinians of their Property in East Jerusalem, Peace Now, June 2020, available at: http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2020/07/Abestnetee__Property__East__Jerusalem__ENG.pdf; Lawyers for Human Rights, "The Absentee Property Law and Israel's policies of forced evictions of Palestinians in East Jerusalem," 28 May 2015, available at: https://lphr.org.uk/blog/the-absentee-property-law-and-israels-policies-of-forced-evictions-of-palestinians-in-east-jerusalem; Hasson, Nir, "Haaretz Exposé / State Gave East Jerusalem Lands to Rightist Groups Without Tenders", Haaretz, 5 November 2010.

44 "Big Brother" in Jerusalem's Old City: Israel's Militarized Visual Surveillance System in Occupied East Jerusalem, Who Profits Flash Report, November 2018, available at: https://whoprofits.org/wp-content/uploads/2018/11/surveil-final.pdf.

45 بلغ حجم مبيعات منظمة إلعاد التشغيلية (116) مليون شيكل في عام 2018، وتم تقييم أصولها بـ (372) مليون شيكل، انظر:
Peace Now, "Settlement Under the Guise of Tourism: The Elad Settler Organization in Silwan," 12 October 2020, available at: https://peacenow.org.il/en/settlement-under-the-guise-of-tourism-the-elad-settler-organization-in-silwan.

46 Holmes, Oliver, "Leaks show Chelsea owner Abramovich funded Israeli settler group," The Guardian, 21 September 2020.

47 "Elad's involvement in archaeological sites and projects in East Jerusalem," Emek Shaveh, September 2013, available at: https://alt-arch.org/en/elad__archaeology/.

48 انظر على سبيل المثال:
Fissures and Cracks, Emek Shaveh, May 2020, available at: https://alt-arch.org/en/wp-content/uploads/2020/03/Sdakim-English-06.pdf.

49 انظر على سبيل المثال:
"Israel advances construction in controversial East Jerusalem neighborhood," Times of Israel, 15 November 2020, available at: https://www.timesofisrael.com/israel-advances-construction-in-controversial-east-jerusalem-neighborhood/.

50 Ir Amim, Permanent Residency – A Temporary Status Set in Stone, May 2012, available at: https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/permanent%20residency.pdf; "Israel: Jerusalem Palestinians Stripped of Status," 8 August 2017, available at: https://www.hrw.org/news/2017/08/08/israel-jerusalem-palestinians-stripped-status; Pex, Joshua, "Israeli Permanent Residence Cancellation," available at: https://lawoffice.org.il/en/israeli-permanent-residence-cancellation/; Occupied Palestinian Territories: freedom of movement, security and human rights situation, Report of a Home Office Fact-Finding Mission, March 2020, available at: https://www.ecoi.net/en/file/local/2026262/OPTs__-__FFM__report__PDF.pdf.

51 Hamoked, "Temporary Order? Life in East Jerusalem under the Shadow of the Citizenship and Entry into Israel Law," 2014, available at: http://www.hamoked.org.il/files/2014/1158911__eng.pdf; for the Law itself see https://www.adalah.org/en/content/view/7371.

52 "Revocation of Social Rights and Health Insurance,"1 January 2012, http://www.btselem.org/Jerusa lem/social__security.

53 St. Yves, "The Israeli National Insurance Institute: a Major Actor in Displacing Palestinians from Jerusalem," 22 February 2017, available at: http://www.saintyves.org/news/the-israeli-national-insurance-institute-a-major-actor-in-displacing-palestinians-from-jerusalem.html.

54 Hamoked, "New State Comptroller report: sharp criticism over the state's deficient handling of the civil status of East Jerusalem Palestinians," 3 June 2019, available at: http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2085.

55 Ir Amim, The State of Education in East Jerusalem: Failing Infrastructure, August 2019, available at: http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/State%20of%20Education%20in%20East%20Jerusalem%202019.pdf.

56 المصدر السابق.

57 المصدر السابق.

58 Hasson, Nir, "Two Years In, Israeli Plan for East Jerusalem Slowly Brings About Change," Haaretz, 22 May 2020; Ir Amim, The State of Education in East Jerusalem: Budgetary Discrimination and National Identity, August 2018, available at: http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/The%20State%20of%20Education__2018__1.pdf.

59 Israel's De-Palestinianization of Jerusalem through Education, Joint Written Submission United Nations Human Rights Council 43rd Regular Session – Item 7, February 2020.

60 Ir Amim, Fifty Years of Neglect: East Jerusalem Education, September 2017, available at: http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Education_Report_2017-Fifty_Years_of_Neglect.pdf.

61 انظر على سبيل المثال:
"Palestinian Tour Guides Angered by Proposed Jerusalem Plan to Deny Them Permits," IMEMC News, 20 October 2010, available at: https://imemc.org/article/59683/.

62 انظر على سبيل المثال:
Alternative Tourism Group (ATG), Economic Disparity in Israeli's Tourism Monopoly – The devastating impact in occupied Palestine: Israel's stranglehold and monopoly over Holy Land tourism and its impacts, 2013, available at: http://www.atg.ps/resources/file/pages/Economic%20Disparity%20in%20Israel.pdf, and East Jerusalem's Economic Cluster Report, Ramallah: MAS & Negotiations Affairs Department, 2019, available at: https://www.mas.ps/files/server/20191703143807-1.pdf.

63 Alternative Tourism Group (ATG), Economic Disparity, op. cit.; Israel's Exploitation of Palestinian Tourism and International Complicity: Tourism as a Tool to Normalize Occupation, State of Palestine, Negotiations Affairs Department, 2017, available at: https://www.nad.ps/sites/default/files/tourism-as-a-tool-to-normalize-the-occupation.pdf.

64 المصدر السابق.

65 Alternative Tourism Group (ATG), Economic Disparity, op. cit.

66 Alternative Tourism Group (ATG), Economic Disparity, op. cit.

67 انظر: http://www.hamoked.org/files/2010/112340_eng.pdf for a translation of the original Hebrew document before the High Court.

68 انظر على سبيل المثال:
B'Tselem, This is Jerusalem: Violence and Dispossession in al-'Esawiyah, May 2020, available at: https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202005_this_is_jerusalem_violence_and_dispossession_in_al_esawiyah_eng.pdf.

Palestinian Academic Society
for the Study of International Affairs
Tel: +972-2-626-4426 / 628-6566 | Fax: +972-2-628 2819
Email: passia@passia.org | Hind Al-Husseini, Alley, 2 Wadi Al-Joz | P.O. Box 19545, Jerusalem / Al-Quds

Kindly supported by the Friedrich Ebert Foundation (FES), Jerusalem